

انما هو انما هو من شجرة محض واما اذا نسجوة فاما قال الرمي لان مبدأ عمل من حيث
 وذلك لانه يخرج منه بمعرفة من كرهه فمقتضى استعماله او كرهه من الفعل اي افضل
 مقدم على غيره واما كونه حقيقيا فليما هو رتب به بل افضل منه اوله وغيره
 على ان مثل نرين خزان مقدان هذا الكلام واما ان كرهه ان يجوز ليسويه على
 ان مثل نرين انما هو بمعرفة من كرهه فمقتضى استعماله او كرهه من الفعل اي افضل
 الانحصار حيث قال فان لم يكن له ما يوجب الاستدراك فهو حقيقيا فانما هو حقيقيا
 خاتمة وان كان لا يوجب ذلك عند الجمهور واما ليسويه فمقتضى الاستدراك فمقتضى
 وخرجه زير وحيثما وجهه ان الاحتمال عدم التقدم واما خيره انما هو
 وهو كاي من صحيح في ان الشجرة المقدسة على المعرفة ان كان لا يوجب الاستدراك
 فهو متولد عند المعرفة فخره واما ان كان مقتضى الاستدراك فمقتضى الاستدراك
 اوله انما قال استبداد استبداد الشجرة في قوله تعالى فان حسبك الله ان اول
 بيت وضع للناس الذي بيته وقرآن قرآنك زير وقولكم بحسبك زير
 الاستدراك لا يدخل في الاستدراك بل هو في الاستدراك كيف يكون حسبك كونه
 مضافا الى المعرفة لا تقول قال الرمي فانما هو حسبك وخرجه وحيثما
 انما يتبين كونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زير وكيفية زير وكيفية
 انتهى قوله حقيقيا هو رتبة مفعول له بقوله فانه يجب ان قلت ليس مفعول
 العامل والمفعول له واحد فكيف يجوز تفسيره انما قلنا انما هو كونه
 التقويم حقيقيا المقصود قوله وهذا يكون من كونه كونه مفعول له وخرجه
 بعض النحاة الواحد لان يقول وخرجه الجمهور قوله قال تبارك وتعالى في
 التعريف في المعنى نحو انه ربنا لا يخفى ان المعروف العارف عند الاستدراك
 المصغر ثم العلم والتعريف المضاف بحسب الخاص الى الله لانه يجب التعريف
 منه فيكون ثباته على ما عليه ليسويه وخرجه راجع الى ذلك وخرجه انما هو
 بهنالك انما يعرف لان ان يقال منى على مذبح المير وخرجه التعريف المضاف

الطالب يعلم ان ان التائب ولم يعرف انه زبور او غيره فيقال من توبته يعرض هو
تتضمن تلك القاعدة المذكورة ان جواب بقوله التائب زبور بل تقتضي السؤال
العلم ذلك لان من هو اذا كان يعني ان زبور التائب ام لم يكن وان كان كونه
تائبا هو ما للمعلم الطالب الطالب الجواب خصوصية علمها هو مقتضى ام التوبة
وكون زبور في عبارة السؤال متبادر كيف وسواء تقتضي كون التائب تائبا
ووسم فوجوب رعاية تلك القاعدة المذكورة السابقة عند الجواب
على مثل السؤال على ان يجب سبويه ان يعلم منه مخالفة مقتضى القاعدة
فظهر ان ما ذكره السيد الشهيد من سره وجوابه من في السؤال متبادر
والغير المرجع الى التائب اعني سره كما هو المشهور هو من يجب سبويه
يكون السؤال عن معين يحكم عليه التائب كما قبل ان زبور التائب ام لم يكن
غير ذلك لكنه اختار في الامارة فوضعت في موضع تلك خصوصيات التائب
ان يحكم على احدها بعينه بالتائب فلا يملك بذلك السؤال لطلب حكايكون
التائب فيه محكوما بغير خصوصية كزبور مثلا محكوما عليه فلا يطالبه الا ان يقال
زبور التائب فيه محكوما بغير خصوصية كزبور مثلا محكوما عليه فلا يطالبه الا ان
ليس على ما ينبغي توهم ان جعل الغير متبادر من جزم مقتضا عليه مقتضى
لما ان المطلوب حكم يكون التائب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما
بها فلا يطالبه الا ان يقال ان التائب زبور مقتضى السؤال على هذا النحو او لا
الجواب على ذلك الوجه محل مع التصور الذي هو اراد نظيره في التائب
م المظنون على تقدير المبدأ ان العمود فيه فرع محكوما به قلنا هو المستقر
الامر الذي يتبين امره لا ترتب مخالفة القاعدة المقررة عندهم على انه يحمل
ان يمكن التصور في انظر الى المثال اي مقتضا بدقيل فيه نحو زبور
قام في زيد ان قلنا في مقام الجواب لان اياها كنية زبور في الفصل في
جميع الامور ان لا خلاف على التباين فاقم بدله غيره فيجب تقديم التوبة في مقام

جميع هذه الاشياء بمقتضى هذه القاعدة تخصيص الفعل بكونه مستنداً الى غير المتكلم
 كما فعل الرضي او بكونه مفرداً بصورة كما فعل النفاخيل الهندي ليس على ما ينبغي ان
 يخرج على الاول من القاعدة مخويزة تمام ابوطاهر من افراد القاعدة
 لان يقال جازا المثال انك قد فعلت الا فخش ولم يؤخذ بسببه ولا
 في الكتاب على ضرب سبويه وعلى اثنى نحو الزيدون لقومان فانه وان لم
 يلتبس المتكلم فيه بالفضل لكنه يلتبس بالبدل عن الفاعل والالتباس مخويزة
 متبع مطلقا لان يقال الالتباس في زير قام خبر سبق الذن الى ما هو غير
 مقصود لكونه من جملة الفعل والاسم والاصل وهو كونه متبادرا على خلاف الأصل
 بخلاف الزيدون فاما فان الالتباس فيه غير مطرقة سبق الزن الى ما هو اصل
 وهو كونه الزيدون متبادرا كونه سابق الى ما هو مقصود الاستعمال على خلاف الأصل
 فيكون من قبيل جواز الامرين لان يقال على المقصود يستعمل على خلاف الأصل
 والاصلين احدهما ما ذكره اثنى كونه البدل منه في حكم النتيجة والاستعمال على خلاف
 الأصل اصل بالنتيجة اية كانه اصل يسبق الذن الى ما هو منه فن قال بوجوب
 التقويم في مثل الزيدون ان قاما فالتباس متبع مطلقا منه ومن لم يقل به
 قاله عنه هو المنفرد كمالا استفهام قال الرضي لا يقع من جهة مضافا
 المصدر جازا مفردا لا كلمة الاستفهام مخويزة زيدا ومضافا اليها كونه من زيدا
 انتهى بمقتضى والله تعالى اعلم ان من مقتضيات الصدور قسمين لا يصلح
 لكونه جازا فية كونه حرف كونه انفي ولا استفهام والتسني والتسجي والفرق
 بين التري بالوجه حرف انفي والاستفهام وقسم يصلح وكما سألنا اثره والاستفهام
 والفرق كما سألنا اثره جازا لكن جازا لا يطرأ العلم متبع من مقتضيات الصدور
 جازا مفردا لا سألنا الاستفهام وليس مقصود ما قبل بوجوب المصدر في الخبر
 في الاستفهام لانه ليس يستقيم ان جازا من فاعل الحظ قوله مثل ان
 خبره وسجي الفعل وكيف الحال ويؤيد ذلك ان الحرف انفسه الاستفهام

انما قيل مولا كماله في قوله

بالجمله على الراجح فان قلت ان كانت هذه المفردات مقدمة بالاجتهاد على الراجح فلو كان
في بعضها كافيته كافي زير من الزيادة فلا يجب تقديمها على ما دقت كما خرجت عنها
وجوب ذلك منها في مورد المفردات هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المحقق
قبيل اتياب الثالث في الاصول ما ذكره السيد السند قدس سره جوارحه من قول الله
انفسنا زاني قدس سره ان المعنى ياتي من استاويل بالفعول في هذه الاشياء
قوله وانما شكل ابن زيد وسمى افعال فليس مما نحن بعدده فان اده استقام منها
داخل في الحقيقة على النسبة بين التبدل المذكور والخارج القوم على الجزو و
فالغنى الزيد حصل في الازداد في الملاقاة فلا يتقدم تقديمه على القول بالازداد لم يقع الاثر
غير التبدل او ليس المعنى زيدا حصل في الازداد في السوق ليس تمام اذا اظهر
ما ذكره من محلاته فحق ذلك من دليل قوله في الحاشية قوله لا هذا لما وجب تقدم المحل
المتقدمة لا استقام على التبدل اعني زيدا كافي فذلك زيدا من هو تلبس المذات
مقدمة كبقية ويجوز ان يكون الوجوب لما انها في مورد المفردات لا ذكره قدس سره
فقياسه على زيدا من هو قياس مع المطلقا في تباينه اى الجزو من ابن ايوه
عن زيد قوله صدارة فانه شئ يستلزمه الكلام قوله المقصود اى ماله
صدر الكلام اى يوقع ماله صدر الكلام في صدره وسيله المنع ما قبل
الظاهر ان الأخير في التقديم في جملته يرجع الى ابن ايوه في لا معنى لتقديمه
في جملته ولا في صدره على أنه اذا اظهر بل التبع ما ذكرناه في مقدمه
اذا اوضح تقديم الجزو على التبدل لاداة قوله من حيث انه مبتدأ او تقديم الجزو
صحيح وقوله بعد ذلك لاداة قوله تمنع منها تقديمه اذا اظهر في على التمرة سلمها زيدا
تمنع الجار والمجرور على ما يلحق به اشارة قدس سره والجمع وجوب الالزام و
اذا قدم جزوه كاتمة على ما قبله ثم تقدم الشئ على نفسه فكل ما ينطبق
فيه التسمية يجب تقديم الجزو اذا كان تسمية الجزو بلفظ الجزو على التمرة سلمها
اذا تسمية الصفات اليه لصفات خبره كلام رجل قبله ورفيقه من كل رجل

مستقر في مركزه انتهى اقول وفيه بحث الاول ان كان المراد بعدم الاستقرار في مركزه ان كان
بالاجنبى مركزه هو الحق بالقياس الى ان في نفسه بالفعل وبلا استقرار ان لا يكون له مركز
سواء كان مكانه الاجنبى في مركزه وقدم عليه الممول لم يكن له الزاوية من جانبه بل كان
من جانب الممول حيث جاز موصوفه تقدم عليه فكان الاجنبى ليس بفصل من الم
فيجوز ان لا يكون له اجنبى مركزه ووقع في خلافها ان الزاوية انما هي من جانبها
حيث انه وقع في غير مركزه بفصل من الم فلا يجوز فلا يفرق بين الصورتين بل يصح
انما تانيا حفظ قوله لا يفيد له انه تقدم وانما ختم كيف وتقدم
المراد على الموضع بقيد صرح في النص لا يفيد عليه سوا ذلك
مفردا او مطلقا او متفقا نحو السيد الرزق والسيد التستري واما ان ذلك حكم
فقد وثقت ان المراد بعدم الاستقرار ان الاجنبى هو حق لا انه زال
عن شئ اخر وليس التقدير في الآية الكريمة على تقدير كونه في الامل هو ان موقع
به الحق هو ما وقع فيه اذ جملته متساوية لما هو بعد الفتح من التبعية لا متساوية لتقدم
التساوي من حيث انه على مطلق النسخ لا سيما تقدم التساوي على العمل والموافاة
فانه عالم القيل به احد على انه يوقبل ذلك لا يكون الحقوى بالاجنبى والامل
انه ان قيل بالحق هو اجنبى مستقر في مركزه فلا خلاف ان اجنبى فصله عن الم
مستقرا حق من قبل عدم الجواز على ما هو مقصود المحققين لم يكن ان يقال
لانهم ان جواز الاول والمتاخر انشائي جنى على ما ذكرنا لا يجوز ان يكون جواز
الاول لا انطيس باجنبى لانه كما ان الجوز هو الموضع من الفاضل جاز ان
الجوز الفاضل انما هو جاز من الجوزين على ما هو جاز اخر منه ومن معموله ان
فسر الاجنبى بالاكبر من معمولات ذلك العامل كما هو به الرضى في سبيل العمل
تم لكنه غير مكمل بان زيدا في الوجود الاول فاضل عين كانت غير حواس
معمولات مع انه ليس مستقرا في مركزه فيستفي ان لا يجوز ان يقال هو معمول به
بالمراسلة انه معمول بموكله لانه اقول قد قل صاحب الغياب والاقوال يجوز

لا يجوز كانت زيد المحي تأخذ على ان يكون المحي اسم كانت لان نيلح وهو مفعول تأخذ
فصل بين كانت واسمها ان محول كانت بالواسطه ايضه كافي الاول بعينه وما يورما
وكرر نقول صاحب العباب والاعمال اما جعل اسم كانت غير ضمير التثنيه فهو من غير
لان ليس فيه الفصل باجني بين العامل ومحموله وزاد الفعل لان كان غير عامل في
على الاسم انهم يرونها انها كيف اعتبار زيد في الوجه الثاني فلهذا بين كانت واسمها
ولم يغير لافاصله بين كانت وغيره في الوجه الاول مع استاخر رتبة فيها وكيف
فصلها للفصل في الوجه الاول على الاطلاق وبالجملة ان اعتبار زيد فاصله لم يوجب
الفصل في الوجه الاول لعدم الفصل باجني غير مستقر في مركزه وكذا انفسها على
الاطلاق وان لم يغير يوجب قوتها في الوجه الثاني يكون زيد فاصله ويطالب الثاني
بالوجه حتى يظهر كون الاول جازا لكون الثاني هذا لان بقا من يقال ان يرا
في الوجه الاول وان كان اجنيا بالقياس الى كان الا انه ليس كك بالنبه الى
الجزء الثاني في الوجه الثاني فانه كما كان اجنيا بالنسبة الى كان فك اجني نظرا
الى الجزاء فتمت او يقال في الوجه الثاني يلزم الفصل بين كان ورفوعه يجوز
عليه الطرف لم يوجب صرح به الرعي في حيث الافعال الناقصة حيث قال والفصل
عند البصر بين بين كان واخراته وبين الرفع بهاتين محولات الجزاء بالطرف
البارع الجور وذلك كون الفعل الناقض مطلقا ضعيفا فلا يوصل فيه وبين
محموله بالاجنبيات الا بالطرف لان كالم عامل قويا جاز الفصل فيه وبين محمله
بشرط ان يكون فضله غير الطرف ايضه محموله وان كان زيد خاضعا لهما فلا يوجب
بعد جواز الفصل بين كان وغيره ايضه حيث قيد جواز الفصل بين العامل والمحمول
يكون العامل قويا وصرح بان الافعال الناقصة موالا ضعيفة وبعضهم جواز الفصل بين
الفعل والفاعل ايضه حيث قيد جواز الفصل بين العامل والمحمول بان يكون
المحمول فضله كمن جواز في حال الاول عند البصر بين وان كان غير قويا صرح في جواز
الفصل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم في باب التثنيه بل في باب

حتى يقتصر على ذلك والاشفاق ان يقال يجوز مع الفصل حسن جمع الموصوفين والحوادث على
الاصناف من باب بعض والجواز على التخصيص من باب اخص ثم قال والمعرض ثم انظر الى
على انه محذور فيكون لا ينافي الفصل بالاجنبي وانه متضمن لان كان الحول ذكره فلو كان في سبيل
الكمال فان لم يجوز ذلك حسن على انه في الكمال لا ينافي الفصل بالاجنبي بين حسن قوله
وهو انه بالكمال وهو اجنبي مع ان الحول ظرف له وهو في كونه كذا في الجراي على ان
على انه محذور فيجعل المذكور تقييد للظرف ثم انظر الى قول وفي بيت اليتيم والاولاد فلان
فعل بالاجنبي كيف قد يقال ان هذا الثاني من ان في ذلك في قوله كرهت انك يا بحر
فصاع قد جئت على ان لا يتبادر وجبت خبره وكم ظرف او مصدر فتكون وجبت وتدل
هذا ويجوز ان يفصل بين الفعل والاعمال والحول بالاجنبي كما تقول عرو الاولم الجدة
لأخركا شديدا كذا ضربا او زيد ضربا صرح بالانتم السيد السند في سؤالي ذلك
الاسباب ولما تانيا فلان لا ينافي من عدم جواز الفصل بالاجنبي من الاعمال والحول
كما تقول عرو الاولم الجدة ولما شديدا كذا ضربا او زيد ضربا صرح بالانتم السيد السند
فقدس سره في ذلك الباب ولما تانيا فلان لا ينافي من عدم جواز الفصل بالاجنبي من
الاعمال الضعيف وهو كذا في التخصيص وهو لا ينافي من عدم جواز الفصل مطلقا وهو
وقد قال الشيخ الرضي حتى في سبيل الكمال لخرج احسن حاله في الكمال لفهم الفصل من
الاعمال الضعيف وهو محذور بالاجنبي ولا يجوز ذلك على تقدير كونه في الاعمال القوي
لخوفا كان محذورا كذا في المحذور ان صوري لا انفصال ولا انحصار في
انما منع او الجواز على التقدير ليس بشيء فانما ظهر ان يقال ما في الآية مني على
منه من الجواز لا يحتاج الى التكلف الذي ذكره الفاضل السيد محمد بن
تتبعه والتقدير الذي قال به المعرض كائنا في جانب المتبادر او في الجانب
نقد الحسن معروف عن الظاهر ان الظاهر ان المتبادر طرف للغير مع انه ليس كذلك
الماول بالظهور ان المقصود منه تبيين الالهيته كما ان الالهيته
فيقول الالهيته محذورة خير كما مضى الى الاسم ان كان الجواز مستقلا او بمعنى المصدر

المصدر لا يمكن ان يخلق مضاف نحو بلقي ان زيدا قائم اي بلقي قيام زيدا وبلقي ان زيدا
الحرك اي بلقي اخوة زيدك او بلقي ان هذا زيدا اي بلقي كونه زيدا قوله بلقي ليس
المفتوحة وفيه ان خوف الصيرج لا موجب ولذا قال المصنف في شرحه ان التعبير
وحجرا انصب عند فليس الضرر لا صفة قوله قبل عندي انك قائم فليس عند
تقديم الخبر كون ان الفتوحة ح اسمها وضرها بالاول بالمفرد مبتدأ و هو المقدم
خبره او لا يجوز كون المقدم خبره او لا يجوز كون المقدم متعلقا بالخبر ان او خبرا للغير
لها مفتوحة كان او مكتوبة لان الاولى موصولة عو ماني خبر الموصول لا يتقدم
عليه ولثانية صدر الكلام فلا يتقدم عليه ماني خبره و هذا الزاد لم يقع ان بعد ما
تعيين كونها مقصورة بعد كل واحد لا قوله وقد تعدد الخبر قال الرضي قد اذا دخلت
على الماضي او المضارع فلا يربطها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقرين بحال ما التوقع وقد يكون مع التحقيق التقرين
فقط ويضلل اللفظ على المضارع يضاف الى التحقيق في الاصل بالتقليل
قد يستعمل لتحقيق مجردا من التقليل ويستعمل بكثرة في موضع التوقع هذا
كلامه وخرج به الساج قدس سره اللفظ في بحثه فقد بينها تحقيق مع التقليل
فما قبل لفظه قد التحقيق ليس على ما ينبغي وما قبل رده و من قال بالتقليل او
بالتحقق رده فقط بين المعنى الحقيقي والحجازي من غير مصادف من الحقيقة واضم
ليس على ما ينبغي فتدبر قول من غير تعدد الخبر مناساة الى ان تعدد الخبر
بحسب تعدد التكرار ظاهر غير محتاج الى البيان اذا التبادر السند اليه
لا يتصور بدون الجزئيل هو ليس متعدد في الحقيقة فالتعدد ان يكون
للمتعدد واحد خبر ان او اكثر فتقولك في عالم و جابل ليس من تعدد الخبر قوله
فانما في الحقيقة فردا او اثبات في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة
لا كل واحد من الطعنين فالجواب ان يفتان معا خبرا او حدا بتا و قيل
كذلك قيل فيه بحث ان ان اراد انه ليس المقصود اثبات كل منهما على الال

فهو سلم كمن ذهب لا يوجب لنا دليل كيف يمكن ان يكون التقدير اربابا كل من الجمل
 وان اردنا ان ليس المقصود اربابا كل منها لا على وجه الكمال وان الجمل فهو من حيث
 المراجحة مع بين الملاوة والمخفة على ما قال الشيخ قدس سره في الحاشية وهو انما
 لها في الجمل قوله وفي هذه الصورة اي في الصورة التي تعد منها الجزع باللفظ فقط
 والية آو واحد كذا احوالها فظهر ان ما قيل قوله في هذه الصورة ترك العطف
 انما يتم اذا لم يتعد التبادر نحو ما عالم وجايل فانج العطف واجب ليس على ما ينبغي
 لان وجوب العطف لا يفرق بين قدس سره ولا ليس من اقراد الصورة المذكورة
 وبالجمل حكم الاشياء وتترك العطف في صورة خاصة مطلقا فان قلت يلزم
 من العطف انصاف كل منها بالعلم والجمل مع ان المراد واحد ما عالم والى كذا
 جايل فكيف يجوز قبل اعتبار العطف ثم جعل الجمع غير اربابا رادة لتفصيل انما وجايل
 ثم انما مع قوله وهذا عطف في الصورة المذكورة ثم العطف فيها لا يتلوه الى اعتبار
 اوله ثم جعل الجمع غير اربابا في الية المتعد وبالعطف الذي انزل جعل تعدل في
 بسبب عطف على الجزع هو المعطوف فالعطف في قوله بل هو يرجع الى الية العطف والى العلم
 في قوله التعداد الذي هو غير متضمن للمعطوف فانفع ما قيل لهم من هذا هو انما
 ان التوابع عالم وعاقلة في قوله انما عطف على العلم ولا مركب فالادلى ان يقول
 ان قدس سره بل المعطوف من قوله الجزع قوله وهو يستلزم اول بشأن لو لم يكن
 الاول مفروضا ولشأن لان كما صرح به في بحث كمالها زبدة ما يحتاج الى قوله
 بعد الحكم بشأن الرض لا يلزم من ان يكون الاول مسببا لشأن في بل اللازم ان
 يكون ما بعد القادر لازما كمنهون ما قبلها كافي في جميع الشوط والجزع في قوله تعالى
 ان الموت الذي تقررون الالية الملاحة لادمة لتقرر وليس القرار سببا للملاحة
 ولذا في قوله تعالى وما لكم من نعمة من الله كون النعمة من تعالى لازمة لمصلحة
 فلا يفرق قول بعضهم ان الشرط سبب لآخرة الكلام وهو صحيح في ان
 القابل لمصلحة الشرط بغير النعمة فاقبل قدس سره في وجه النعمة ليس بمتلبي

انما ليس بمتلبي

انما ليس بمتلبي

انما ليس بمتلبي

انما ليس بمتلبي

ما ينبغي قوله فلا يرد على ذلك ان قيل ان الحكم به لا يرد الالبته الكبرية لان خصوص انتم في الجين
 وان لم يكن سببا لكونها من الله تعالى لكنه سبب الحكم بانها منه تعالى قوله فيج دخول الحكم
 في الجوز بل عدم خلافه نظر الى مجرد نقص التبدل بمعنى الشرطية الى ان جواز لا يرد
 الشرح قوله فيج انما هو في متبادر نظرية الى مجرد نقصه لمعنى الشرط ولم يقيد بقصد
 الولاية عليه ولا بعدم قصد هذه قصد الولاية يجب الدخول مطلقا كما ان يجب
 عدم الدخول عند عدم القصد او قصد الجواز كما ذكره واما في مقابلة ما بالحق
 التفصيل الجمل بدل على ذلك كما لا يخفى وفي بحث ايا او لا فلا ان الغافل الهندك
 صرح بان جواز لا يرد انما عند عدم قصد السببية لا طرحت قال فيج دخول الحكم
 في خبره لا يقصد السببية بشرط عدم الجواز عند عدم القصد وهو عام لشمول ما اذا
 قيد بعدم القصد وما البقي على مجرد النقص وقوله والا فلا صرح في ذلك فلما بان
 فلا ان الرض صرح بان دخول الحكم في خبر التبدل المذكور جائز لا واجب حيث قال
 علم ان الحكم لا يتدخل في خبر التبدل الواقع بعد ما وجب او تدخل جواز في متبادر
 عند كونه من جهة شيان احدهما الاسم الموصول بالفعل اما الفعل او ظرف الثاني
 النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظروف التي تاتيان الجواز في مقابلة الوجه
 يدل على انه لا وجوب فيه اصله قال الغيا كان حق الجواز لا يرد وانما يكون
 كما يجوز وفي حيث ان ليس جواز الشرط حقيقة جاز تجريره فيها مع قصد السببية
 به الغافل الهندك الرض حيث قال الحكم في خبر التبدل المذكور بعد ما وفي خبر من
 ما كوت الشرط اما الاول الحكم في خبر التبدل المذكور بعد ما وفي خبر من ما كوت
 الشرط اما الاول فلهذا من لا جاز الشرط اما الثاني فلا تنفذه ويجري فيه الحكم
 الشرط اما الاول فلهذا من لا جاز الشرط اما الثاني فلا تنفذه ويجري فيه الحكم
 الشرط المذكور من خبر من الحكم في مواضع الضرر وجوازها وانما في نظامها
 بما هي مستقلة في نظامها وفي ذلك من حيث ان نقص المعنى الشرط فانه لا يلزم
 في خبره الحكم فلهذا من ذهب الى ان دخول الحكم في خبر التبدل المذكور واجب

صحيح في النهل واليه يشرفهم عبارة الوافي وما يدل الغافل الهند قول المصنف
 بقوله لا يتبع وما لا موجب على الاطلاق مما يلزم من عبارة الشيخ فليس بصواب
 وكذا الجوزي كما ذكره ما عرفت ولان الدخول في المشبه انما هو عند قصد البينة
 فكيف يدخل في المشبه دون القصد قوله وما اذا قصد له يقال اذا كان
 اذا استبان لا سمى بذلك بعد ما دام اذا كان حقا كما كان عليه البعض فليس كذلك
 لانا نقول كونه بعد اعم من ان يكون نفعاً او تقدير او على ذلك التقدير ان
 لم يكن نفعاً لكنه موجود تقدير كما قبل في قوله تعالى وانما ان كان من المقربين ان
 التقدير انما المستغنى ان كان من المقربين والتقدير فيما نحن فيه واما الجز الذي قصد
 الدلالة في متبادره على ذلك المعنى في اللفظ على ان الرضى جواز وقوع الفعل بعد
 ما حيث قال قد يقع كل الشرط من شرط من حيث وجوبه او جواز له ما مقام الشرط
 تعالى فاما ان كان من المقربين فزوج وريحان فتقوله خرج جواب ما استغنى
 بغير جواب ان والى دليل على انه ليس جواب ان عدم جواز انما هو
 انك بانه لم يرد وجوبه بل ان ضمنى فالكرك . يجب دخول النفي جواب
 استغنى بغير جواب لانا وجب لنا ان في جواب اما لم يرد الجزم وان كان
 فعلاً مفارقاً فلم يرد لانه لا وجب حذف شرطها فلم يزل فيخرج ان
 يعمل في الجز الذي هو العبد منها من الشرط قوله اما لا سمى تقديره كذا المتصور
 هو المراد من كذا او منها وهو التقسيم والانفصال الحقيقي كقوله استغنى بها عنه
 والافلا حاجة اليه الموصول بفعل نفعاً او تقديره كذا الزايد الزايد
 او صلة الالف واللام فعمل في صورة اسم قال الرضى والاعراب في الالف في قوله
 ان يكون عاماً ومله مستقلة وقد يكون خاصاً ومله فاضية وقد يكون عاماً
 ومله مستقلة اي الذي جعلت صلة جملة فاضية او ظرفية المطلق
 الى الطرفية على الطرف الذي وقع صلة وفيه خبر على ما هو المشهور وان كان
 على معنى مسأحة (فلا جملة لا يبينها من الاستاد والاصحاب وهو عبارة عن لينة فاضية

واقعة بين طرفي هذه قضية دور استية فلا مصدر وانظر في الفاعل والمفعول ما لم يتردد على
 اور استخام مع المرفوع لا يكون جهة والبرهان فلفظا ما ولا يدل عليه قوله انما يدل الشرط ان كان
 صلتة فلفظا فلفظا ما لا بالفاعل ثم الجهة النظرية ليس ماله بالخصايصة على الاطلاق بل الصحيح
 في المنهال الجهة النظرية ما صمد بطرفه وجارده محو رتبه اسندك زيدا في الورد ليدون فان
 الامح في شكل ثم التعلق ما فعل فيكون الجهة من قبيل اللفظية هذا الكلام وفي الفصل العشر
 مثال الشرطية والنظرية كبر ان عليه شيكرك وفان في الورد معلوم ان في المرد في المثال
 ليس ماله بالفاعل التتبع على الامح فظهر ان ما قبل وفي قوله او طرفية ماله بجهة صلتة بها
 بالاتفاق فمع ان النظرية هي الجهة النظرية ماله باور بالجهة الصلوة بالاتفاق
 مطلقا في هذا الوضع فقط وانما الاول بالجهة الصلوة بها بالاتفاق دون سائر الاحوال
 انظر في ليس مما ينبغي في مثل التي ان تصبغ بديل النظرية بالجهة الصلوة بالاتفاق با
 اذ وقعت صلتة للموصول شعر بالاختلاف فيما عداه وليس لك اذا النظرية الواقعة
 صلتة لشكوة المذكورة فيما بعد الصلوة ماله بالفاعل بالاتفاق في المعنى لا خلاف في
 تعيين الفاعل في ما يلي القسم والصلوة لا في القسم والصلوة لا يكونان الا جليتين قال ابن
 عبيش وانما لم يخبر في الصلوة ان يقال ان كوجار الذي في الورد بتقدير مستقر على
 خبر كجذوف على حد قرارة بعينهم كما كسا الورد احسن بالرفع فقد ذاك واطرد منها
 استج وذا يجب في المنطقة في كور جبل في الورد فلفظهم لان الفاعل كجذوف جبل
 يا تسمى فلفظهم متعين في كور جبل صالح فلفظهم هنا كلامه في الرغى التعلق في الذي
 في الورد فلفظهم في كور جبل في الورد فلفظهم فلفظهم لا غير او المذكورة الموصوفة
 بوصف عالم وهو الذي لا يختص بفرد واحد من افراد تلك الشكوة ليحصل العموم المختبر
 فيها كما في اسناد الشرطية كور جبل يا تسمى فلفظهم ورجل عنده مرم فليجوز جبل في
 نجا من فلفظهم ووجه العموم فيها ان تعليق الحكم بالوصف الشئ مشربان
 يا تسمى الشكوة الوصف حلة لذلك الحكم بعموم ماله اي باحد حال كان
 مطالبة المايز الى الطيف والمطوف عليه بالوصف الى ما هو فيه الحكم من افراد

وثبتت مكان المصروف من الالف كما قيل عليه قد كل رجل ياتني ادنى الدرهم فلم يمتنع
 الغير ان ياتي بغيره بل عاقت المضاف قوله في حكمها وكم المضاف اليها
 او سمعنا اني انك لا تنكح المرأة في حكمك النكحة في جواز دخولها
 في الجواز بل كان كلامها وانما هي حارة الشدة قد سره في شرح العباب قال
 مالك او نكحها عاتة موصوفة باحد ما اوصف الى هذه النكحة كل اتي
 وشمل كل رجل ياتني قال يشرح العباب في مثله نكحة الموصوفة بكل رجل
 للشك وكل موصوفة موصوفة النكحة المضاف اليها فادى الى ان يقال كما قال ابن
 ابي عمير عاتة موصوفة باحد ما اوصف الى هذه النكحة المضاف اليها فادى
 ان يقول كما قال ابن مالك او نكحها عاتة موصوفة باحد ما اوصف الى هذه
 النكحة كل من دخل فيه جرم فعيده رجل ياتي في نجاسة فلن نجس هذا الكلام قوله
 فالاول ان تعلق ان ما ذكره صحيح ايتم نامز النكح عبارة عن المضاف اليه فهو
 موصوف من اللان الاول الى كمال التعلم التفصيل اليه بتوهم اختصاص هذا الحكم
 بكل ثم ان هذا الحكم ان كان حاريا في كل مضاف الى النكحة النكحة فخص كل
 ليس حاريا ياتي (ان كان كذا) ذكره علاوة التعليل ولا فائده ليس يسم قوله كل كلام
 رجل ياتني ادنى الدرهم ان جاز كلامه رجل ياتني فله درهم ثم المضاف
 سبب عموم المضاف اليه فائين كل ليس كذا يرفع فالتوهم ليس يمتنع فيقال
 الرضى وقيد كل على رجل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل
 فله درهم لفارقة الكلمات المشقة في اللفظ في قول راجح قد سره
 في حكمها انكم المضاف اليها فادى ان كان مضافا الى موصوف غير انكحة
 المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سبويه لا يدخل النكح على غير ما ذكر
 من الابتدات والافخس يجر زيادتها في جميع جملتها في التي تكون للفاء
 زائدة في الكلام لامية سبويه واد جاز افخس زيادتها في الموصوف
 وحكا حرك فوجد وقيد النكح والاعلم وحياته الجواز ان الجواز او سبويه

وبنينا فاعلموا بقوله وقائمه خولان فاعلموا قوامهم وقور انت فانظر لاي ذلك بنوعه
 وحل عليه النرجل نحو افليته وقوة والهي بخون بر فلا تفسره وقال ابن بري كان
 تروا الفاعل عند اصحابنا جميعا لقوله واذا ملكت فقد ذكبت فاجزئ اشي اول
 الخلفون قوله خولان فاعلموا ان التقدير بنوعه خولان وقوله فانت فانظر على
 ان التقدير انظر فانظر ثم حذف النظر الاول وحده فيز ضميره فقبل فانت
 فانظر والبيت الثالث خبره ولما ارا انه فالجرحم وانيهما محترضان وهذا
 منصوب بمجذوف تفسيره فليته وقوة مثل ذراي فاربون وعليه هذا
 ثم تقديره بوجهه اكله وعلل وبيت من الحروف المنسبة
 لا مطلقا لانه ان لا اتفاق ولا ورود وبقوله فان قبل باب كان
 فالوجه عدم ذكر قوله من الحروف المنسبة لتوجيه السؤال على ظاهر لفظ التثنية
 كما فعل الفاضل الهندي قوله والشرط والآخر من قبل الاخبار
 ان كان التقادير الربط عند بل العريه بين كوفي التثنية والشرط وقيد له
 كما حققه اهل اللغة ان في كل واحد من قبل الاخبار ليس على الاطلاق في ذلك
 فوجه ان ان يكون كان الشرط والآخر على ما حققه السيد السند قدس سره فكونها
 جزاء على الإطلاق قوله قبل هو سبويه على كل عند جازم خلافا للفتش وتقل عنه
 شرح اللغ ان الخبر لم يدخل من سبويه خلافا للفتش فمن منع قال بان
 لا يدخل الشرط لكان القياس ان لا يدخل ما يتفق معناه من اجاز قال
 لان ما يفرق بينه ما ذكره شرح اللباب وفي الخبر قال المصنف ابتداء
 بعيدا فاعلم ان هذا الملق سبويه خلافا للفتش وتقل العبدى والابواب
 والابواب العيش ان الخبر لم يدخل التام من سبويه خلافا للفتش قوله
 لا يخرج الكلام عن المزمع فيه ان استقام السبب الخامس لا يدل على استقام
 سائر الاسباب مطلقا فاعلم ان يكون في ان سبب كقولك ويؤثره قوله
 فاعلم ان لا يدل قوله تعالى لا قال حذف الخبر وحل الفاعل التثنية او الزائدة

وغير بحث اذ الملقح يسير على ما قال ان الله قدس سره فلا يكون له جواب بل قد عارضوا
عن جانب لا يتلوه يجوز زيادة التعلق والتمسك ان كان الملقح لا يخشى كبح الموانع
جانبه كل انفا على التراب والتمسك اذ ملأه من ان لا يجوز زيادتها في غير مطلقا
فيه لان ما جعلها من الملقح حمله في السابق ربيلا عليه حيث قال داييل على عدم
ان المكسورة من دخول انفا على الملقح السابق الا ان يقال حمله من الملقح الى
وان كان بعيدا من الملقح اذ التفت الى الاحتمال بعد ذلك وقد قال
فقد اتي في التمسك قوله في وجه تخصيص ان المكسورة باللاحق قلنا لا في ان
المكسورة اصل وان الفتحة وكلمة فرعان بها وحقان بها فاعلم حالها في حالها
وحقان بليت وعل بالواسطه قال الرضى الحق المالك بها ان الفتحة ولكن
غير سماع كذا في ان لا يكون اللفظ بالرفع على الحمل كما كان لا يجوز على كل اسم
ان وكذا يعبر بعضهم ان الفتحة في جواز رفع العطف على اسمها في المكسورة
اجراها معي المكسورة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه لانه ركن وحمل
الفاصل الهندى ليس بغيره وان الركنية لا يفتى في جواب الحذف كجواب الهندى
ان لا يجوز كذا وقد يجب حذفه واجاب عنه بعض افاضل الهندى ان السبب في
في الركنية فيبقى ان لا يجب حذفه بخلاف الزمان ليس باصل فيها من الفتحة
كما ان الملقح لا يجوز على حذفه لا يجرى اصل التمسك على القول بان الملقح لا يجوز
والنوم خيرا لا يعتد به اقول وفيه بحث اما في الاول فلا ضلوم وحيث خلافة
حذفه لا يجوز بل لا بد من مسدده لا يجوز بل عليه قول الصريح وجوبه في ان
في موضوعه في قول صاحب النسخ انهم يفتون في المنصوص الموقر ان يكون
منه اذ حذفه وورد على ان لا يجوز حذفه وجوبه ان لا يمسدده
ذلك ولا ريب على ان لا يخشى التمسك في الملقح في حيث قلنا ان لا يجوز حذفه
تلك على ان حرفة موجودة او كذا موجودة في العبد ما صدق وحيث قال
ولو عرض ما يوجب التمسك على كذا في ان لا يجوز حذفه على ان لا يجوز حذفه

انما يجوز حذف الوجود بالاداسد شي مسدودا في الثاني فلا يكتف بحكم ملاحظته
 وقد ذهب اليه كثير من النحويين وليس فيه لزوم من قوله ان تعال النجاة اقول
 في ذلك على ما هو قول سيبويه ومقصوده سبويه من ذلك شي انما كان جواب
 المعنى ان التحقيق بان النحوس متبذرة وما قبله خبره وهو بخلاف ما ذهبوا اليه من
 ان النجاة منسوبة وهو ظاهر قول سيبويه وما تقدم ثم ان الرجل فهو بمنزلة عبد الله
 وخوفاً من ان يكون تايخراً النحوس في تقديره وانما خبر النحويين انه قال ثم الرجل
 مستقبل من هو فقال عبد الله ويريد عليهم ان قال ايضاً وانما قال عبد الله مكانه
 قيل له يا شاذي فقال ثم الرجل فقال مثل ذلك مع تقديم النحوس وانما
 انما ان تعال النحوس بالكلام تعال لانهم فلا يحصل النجاة الا بالجميع
 قدمت اواخرته في الكلام اقول وفي بحث لان قوله كانه قال ثم الرجل انه لم يلبس
 صحيح في ان النحوس في صورة التايخير خبر محذوف لان ثم الرجل كلام تام فالحال
 في قوله خبر هو طالب تبيينه فاذا قال عبد الله ويريد عليهم انه قال ايضاً وانما قال
 عبد الله مكانه قيل له يا شاذي فقال ثم الرجل فقال مثل ذلك مع تقديم النحوس
 وانما ان تعال النحوس بالكلام تعال لانهم فلا يحصل النجاة الا بالجميع
 قدمت اواخرته في الكلام اقول وفي بحث لان قوله كانه قال ثم الرجل انه
 لم يلبس صحيح في ان النحوس في صورة التايخير خبر محذوف لان ثم الرجل كلام
 تام فالحال ان يكون خبر هو طالب تبيينه فاذا قال عبد الله فالتقدير فيه عبد الله
 فهذا القول الثاني فيه شبهة الى جواز الوجودين في النحوس الموحى فهو ملاحظة
 النجاة على ما ذهب اليه وما قبله وانما قال عبد الله فهو غرور وروى على النجاة ان
 يقصده منه ان النحوس المقدم ليس كالمؤخر في جواز الوجودين بل ليس فيه الا
 واحد وهو كونه مبتدأ وثم الرجل خبره فلما قلنا قلنا قال يا شاذي انما هو حاله
 وصنفه وحكم يحكم عليه فالحال الاول كانه بعد الكلام عن تعيين القائل و
 الثاني قبل تمامه من حال التايخير وحكم فالحال الثاني انما هو ما ذهبوا

من قول سيبويه ان كان لك لو كان المقصود من السطرين واحد اولى من كل نحو
وجوز ان يخصص لك فيه الغرض بحيث لا يرد عليك ان يخصصه ما كان من سطر
كيف يجب حذف التبدل بلا شرط مستقيم ان يفسر ان كان من الكلام ما لا يرد
اصل في الركبة فالقول يوجب حذف التبدل بلا شرط مسدود والبرهان
مخصص كيف وقوم شغل خبر واجب الحذف ثم لا فرق متعارف عام ولذا قال
الرضي في المازع زيد قدام وصل اليك من قيام خبر لا يجوز وقوع الشرط ما هو
التعارف عندهم من شغل خبر واجب الحذف ثم لا فرق قوله اذا قطع انت
قال رضي مشطو حوزا لقطع ان لا يكلم النعت لتأكيد ان يعلم السلام مع
انصاف الضمومات بذلك النعت ولذا حصل هذا ان لا يرد ان جاز الغلط ان
نعتا اول قوله تعالى ولما رآه جازا الخطب وقولك الحمد الحمد ان كان النعت
معرفة وجب فيه ان لا يكلم المنوت لاسم الاشارة الى ان كان النعت معرفة فطره القطع ان
يكون ثانيا ليس بخبر التخصيص والاعرف في النعت القطع ان كان النعت
ان يكون بالواو ويجوز في المعرفة وان كان القطع بالواو والواو اعترافية
او فتحة قوله قطع يقصد الموح او ان لم تحو الحمد الحمد دست خبر لا يوافق قوله
يكون ذلك كالتزم خبر مرتب والسكرين والتشخيص خبر مرتب خبر انصاف خبر قول
الرضي لو لم يقف النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يخرج قطرة الابدل ولكن
قوله خرجت فاذا السجوا فكيف رايته بالذات عند الفارس والماز في وجاهته
كذا في المعنى فايراد الرض بيان ما قاله الماز في ليس شيء اذ لا يجوز حذفها غير
والله اعلم ان اراد ان كل رايته يجوز حذفها فهو مخرج كيف وقد يكون
انرا لا يرد ان كان مخرج به الرض حيث قال السلام في الذي ومتر فانه رايته بغيره
وان اراد البعض فهو لم يكن ان كان في النعت ليس كقولك في رايته في
اليك وعالمية عند برهان والي النعت يعني جازا المعنى في خرجت فقامت كذا
الرضي وهو قريب وفيه اليك وهيبة المحقة كذا في الخبر عند الى اسقاطها

انتهى من قوله ما ذكرناه في حاشية التي على قوله ولا يحسن ان تقاطعها بسبيل وهو في كلام
 ليس بيننا وبينه ما قد جازنا السقوط فلازم فقد يكون الخوف من ان لا نقول في تقديره
 خزان قوله خرجت الى قوله يرسا دس فيفيد ان تقدير الجواز تقدير الجواز او تقدير التركيب
 على الوجه المذكور هو ان يكون اذا لم يرد زمان غير مضاف الى الكلمة التي بعد ما قبل
 نحو لا يخرج من سادسة هو الذنب الصحيح وتقديره على الوجه المذكور هو ان يحمل
 اذا لم يرد مكان الخبز المحذوف او مضافا الى الجمل بعد ما قاله على ما قبل فيها معنى
 الحاجة غير صحيح لكن الشغل ان الغير الموروث في قوله كانه على يد كانه راجعا
 الى التقدير المذكور كما هو المتبادر من العبارة فليس ذلك مقصودا عليه في الكلام
 بل المقصود عليه هو ان التقدير صحيح وهو بالنسبة الى جمل اذا خرجت
 وضع في الباب وشرحه هكذا التقدير صحيح وهو بالنسبة الى جمل اذا خرجت
 بعضهم ان اذا الحاجة في قولهم خرجت فانما سيجوز ما بعد ما قبله وليست
 لولا الحاجة لما تعالج خرجت ثم السج افيها المكان السج وان كان اذا الحاجة
 زمانية كما قيل كان التقدير في ذلك الزمان حضور السج على حذف الفاعل
 طرف الزمان لا يقع خرجت من حيثية والصح ان الخبز محذوف اي خرجت فانما
 واقف لان اذا لا يتصل بالخبرية لانها موصولة لتسبب الى نسبت تنصرف
 جملة بين ما معناها وان كان راجعا الى محذوف التقدير لا الى التقدير البني على
 الذنب الصحيح فهو ان كان مقصودا عليه في الالة بل من حرف العبارة من
 التبادر مع ان بيان تصحيح محذوف التقدير في مقام بيان التقدير البني على
 الذنب الصحيح ليس ليدير قوله اذا لم يرد زمان عند الزجاء ويحمل على قوله
 وجه ما قبله احد ما ذكر في الشرح والثاني ان يكون في قولهم خرجت فانما السج
 خراجا بعد ما يتقدير مضاف اي ففي ذلك الزمان حضور السج لما عرفت و
 الثالث ان يكون مضافا الى الكلمة الاسمية معاملة محذوف على ما قبل العلم
 اي فحالات وقت حذر السج بالباب الالة يخرج من ذلك مع اننا قد علمنا

ازین مفعول به نهجا جات کندی فی الرضی جواب لافعل فی الیه بنی فاعل جات
منزل فتره الاذن فی المعنی وادعایه وحب الزجج الرضی فی ورضع ان عاملها عمل
مقدّمه شتیق من انظار العجایات قال فی قوله تعالی ثم اذا دعاکم الیه التقدیر ثم
اذا دعاکم فاجاکم وخرج فی ذلک الوقت ولامعروف هذا الیغیر واما ما صبا عند الخیر
المذکور فی نحو خرجت فاذا زید جالس وادعایه فی فان لا لا بد ای خیر و ان قدرت
انها الخیر فاعلمها مستقر و لا تستقر فظرف مکان عند المبرور و حرف عند الفاعل
و در محله قسیم خرجت فاذا لان زید بالباب یکسر لان لا یعمل ما بعد ما فیما
قبلها و تقول خرجت فاذا زید طیس اوجاس فالرفع علی الجزیه و اذا
نصب به و انصب علی الحالیه و ایذا لان قبل بانها مکان و لا هم معذون
نعم بخیر ان تقدیر ما خرج من الخیر مع قولنا و انهار بان و اذا قدرت حذف مثلاً
انتهی اندراج النکرة و اما مع العرفه فلا يجوز عند البعیرین و الکوفیین يجوزون
نحو خرجت فاذا زید التکلم بنصب التکلم فی المعنی لان سیوییه و فعل علی التکلمه
فخرج ی بنی بن خالد علی الجمع بین سیوییه و الکسب ای فخرج لک یراً فلیخر
سیوییه لک و الکسب ای مع المثال بالذکور فقال سیوییه فاذا هو یی و لا يجوز
النصب و لا عن المثال و لک نحو خرجت فاذا یومئذیه التکلم او التکلم
فقال کل ذلک بالرفع فقال لک ای العرب یرفع کل ذلک بنصبه فقال
یکی قد اختلفوا و انما رسیاً لیدیک فمن حکم وینکما فقال لک ای العرب
بیک قد سمعتم اهل البلدین یخرون و یا یأون فقال کی جعفر انصفت
فاخروا فوافقوا لک ای فانت کان سیوییه و لیریه کی یحشره اهل مدین فخرج
الی فارس فاقام بها حتی مات و لم یعود الی البعرة فیقال ان العرب انکروا
علی ذلک و ادانهم علواً و لک ای عند الرث و لک ای انما قالوا البقول
قول لک ای و لم یقلوا بالنصب و ان سیوییه قال لکی مرهات یلقوا و لک
السمی و لا تلوا بهم انتهی و فیه انه کیف القول بان العرب انکروا قولهم

مع القول بأنه قال العرب فقلت اذن ان المقرب رشت تعرف من الفريز فانما هو
 قالوا لا نعم فانما هو ايا ما على ما خرج به في المعنى واليه قال اكنى في تحيد ابو جين كل
 العرب غير ذلك وكان تاتيا في كلام فليفت بغير رشت اكنى في ذلك ثم موزقة
 اكنى على ما تقدم الرشت في تحيد حيث قال اكنى فانما هو ايا ما ولا يجوز
 الا ايا ما وقال سبويه لا يجوز الا فانما هو سبويه وبالجملة ان كاز السوال منهم من
 نفس الجواز فهم مرون عن جهة الرشوة وان كاز عن الجواز على وجه الكثرة
 والشيوع في كلام العرب العرباء فوافقهم اكنى لا يجوز في شئ اذا رفع في النص
 الكثير الواقع في استعمال النصب وال نصب قليل خارج عن القياس كالنصب بين
 والنصب بلم والجوابول ولذا لم يفت سبويه الى ذلك ونفى الجواز قال صاحب
 المعنى قد ذكر في توجيه نصب اورد اصدان ان هذا طرف فيه من وجوه في ايت
 في ان ان نصب الفعل وهو مع ذلك طرف في وجه من الام بعد هذا خطأ
 لان المعاني في نصب الفاعل الصحيحة وانما يعمل في الظروف والاحوال لانها
 يتصل على زرع الى فاعل ومفعول آخر وكان حقها ان نصب ما ليسا والاشان
 ان طرية نصب استقر في مكان غير الرفع وهو لا يتالي فيما اجاز من قولك
 فاذا زيد القائم بالنصب فيشئ ان توجه على انه نعت مطلق ومال على رايك
 الام وليس مما القاس ومن جوز تعريف الحال وزعم ان اذا عمل عمل وجبت
 وانها رفته عبد الله بياك على ان الطرف يعمل وان لم يمتد فقد اخطا لان
 وجوب نصب الاسمين ولان في الحال بلغة المعرفة قليل والاشان ان مفعول
 به والاصل فاذا هو ليسا واذ هو شيا ثم حذف الفعل فالفصل الضمير
 الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو شيع سها ثم حذف الفعل ثم حذف
 الصفات الخامس ان مقوب على حال من الضمير في الجواز حذف والاصل فاذا
 هو ثابت فلهما ثم حذف الصفات فالفصل الضمير والنصب في اللفظ على
 سبيل النسيان قال تلاح السباب قال تطلب اعتبار الكوفيين لان

على ذلك الوجه تنجح حذفه من قوله كان نقل فوجدت به ايا ما وفيه نظر لان الفصل
الصارح يجوز حذفها ولا يتحمل به الكلام ولا يجوز حذفه هو في هذه السلسلة قال الرضي
ولا يمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان في الخبر المذكور
باللام هو الفصل في التفسير وفي الايمان به مع غيره كقولهم في تركيب التزم
حاشا لوصف في الجملة فحذف الى التزم فيه كقولهم تعالى والفقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا يعني لا تجزي فيه وبل حذف الحار والمجور معا او حذف الحار
وحده فان نصب التغير والتصل بالفعل ثم حذف نحويا قولان الاول هم سيبويه
والثاني عن ابي الحسن وفي المال ابن السجري قال انك لا يجوز ان يكون
الحذف الا بها كذا لان الحار حذف او لم يتم حذف الغير وقال آخر لا يكون
الحذف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه ولا يفتش يجوز الا باللام و
الاقيس عندي الاول انتهى وهذا مخالف لما نقله غيره من كلامه انتهى قوله
وقد التزم في موضع الجواب مولانا في المتن زعم ابن الطراف جواب مولانا
هو غير التبدل ويره انه لا ريب في ان انتهى قوله فلا يجب حذفه بل حذفه بل
يجب ذكره لان لم يعلم قوله فوكك حديثا عهد بالاسلام لاست انك لا تعلم
قواعد ابراهيم ويحذر الدرمان ان يعلم هذا ما ذكر في المتن ثم التفصيل المذكور في
الشرح من باب اليه الزماني وابن السجري لا تسلمين في ذلك في المتن وقال
ثم يجب كون لا يجوز كونه مطلقا محذورا فاذا اريد ان يكون المقيد لم يجوز ان تقول
لولا زيد فلكم ولا ان تحذفه بل تقول مصدره هو التبدل فنقول لولا قيام زيد
لا تسلمك وتدخل ان على التبدل فنقول لولا ان زيد القائم ويصيران وحدهما
متبدلا محذوران الجوز وجوبا او متبدلا لا يجوز او فاعلا كتبت محذورا قال هذا هو
قوله حديثا عهد مما تروى بالمتن انتهى وقال الرضي وزعم ابن السجري ان
من ذكره ولا تفصل الله عليكم وهذا غير صحيح لجوز تعلق الظرف بالفعل
ونحن جماعة من الخلق وجوب حذف الجزاء المعزى في قوله في قوله

من غدايب المتصالحين وحده قوله وبعد حال مفردا وجهه غلبة ظاهرا
على علمي زير كان ذامال طاعة في علمي زير حاصل اذا كان ذامال و
لا يخفى ما في من تكرار الكوفيين ظلم كميل كلان ذامال جزا علمي قلنا كونه
ذلك على ما ذكر ابو جليل ان التفسير في كان لان عدالتي على نرم ان يكون
والعلم ذامال جان عدالتي زير في المتبادر هو عايد او حلة او حية يجب
سها الوادع في كذا أي كونه حلا المدح سلم اقرب ما يكلم العبد من
ربه وهو ساجد ذامال فضله وقد وقت موقع المدة فوجب بها علة
الحال في ذلك أي يجوز تجريد ما عن الوادع فوجب في التبادر قوله
مضافا الى ذلك التفسير في التبادر لان التبادر في التبادر يجب
ان يكون مصدر حقيقة او كما في اسم التفسير انما الى المصدر
بمعنى المصدر من بعض المضافات لا يكون مصدر كصورة او بناو له غير
مناسب قوله واخطب يكون التبادر كما قال الله في يجوز رفع الملك
الاسم الى من افعال المضاف الى المصدرية الموصولة بها ان يكون
عند الاختصاص والبريد في سيرة الاول جاري في ذلك جلت ذلك
اخطب كما انما في جلة فاما انهم ولا يجوز مثل ذلك في المصدر
في الضرورة فلا تقول عزلي زير اعلام او لا يجوز في اول الكلام
ولا شك ان الحجاز لو ليس بالجازر فيكون في المصدر في الفعل المذكور
زمان مضاف الى ما يخطب فخلات كثر في السورين وعزلي زير في
التقدير اخطب اوقات ما يكون الامور قائم فلو لم يكن قد جلت
الوقت اخطب وما كان في انما في صلوكم ويطهروا بين في التبادر
انما سيع اخطب ما يكون الامور قائم فلو لم يكن قد جلت
فاما اذا انصوب على الطريقة والى عزلي زير حاصل في وقت قيامه
اخطب انما الامور حاصل في وقت قيامه ويجوز في اول الكلام انما

على ان لا يتكرر بعد فعل الصفات الى المصدرية تقدير زمان مضاف الى ما مصدرية تقدير
 الخطب اوقات كل الامور وقت قيامه في ذلك كقوله وقوم ما المصدرية متوقفة على
 المصدرية في زمان وقوم وقوم قليل وعند من هم كقوله اذا رزق الرجل في مصدره
 تقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت خولي زيدا وقت قيامه وانما تقدير الزمان
 المصدرية غير منه بالزمان هنا ما ذكره في شرح السباب وقال المصدرية في الافعال نظم
 انما هي ان مالى خطيب ما يكون الا مبركاً بما يجوز ان يكون طريقة في كل خطبة
 ضمنية ان لا فعل للصفات او الى ما هو مبني لا يكون الا ما تجوز ان نفس اذا
 المقدرة من غير متعلق لانها اي المتوجه فظهر ان ما قبل لا يجوز تقدير زمان مضاف
 الى المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب تايها وانما يجوز على تقدير
 بوقوعه على الجزئية ليس ليدل على ان القائل يقدر ان الافعال مشروطة
 المتوكل مصدر اذا سماه في المصدر كالفعل المضاف الى المصدر عام من الصفات
 السببية والسط او بواحدة لا يجوز في ذلك نقلاً وبوجه الشكل لفظي زيد قائماً
 اذا قد زمان عزلي الا ان يقال المبرك او يكون التبرك وبوجه العلم قوله
 حذف اذا في الشرط العامل في الحال كذا في الرضي لا يفتي ان اذا ظرفية محذوفة
 يدخلها شرطاً كما ساقه نظر الى ان الحال يرجع الى معنى الشرط فيكون الحال
 قائماً مقام الزرع وهو والظرفية المبركة على تقدير ان الذي هو حاصل وسبب الاشارة
 عن القريب يكون حقيقة بالقيام لانها كقوله فبقي لا بعد حصوله في ظرف
 بوجوده شرطية وفيه ضميمة كثيرة من حروف اذا هي انما مضاف اليها
 نسبت في غير هذا المكان ومن عدل من قال بانها كانت في هذا
 فذلك لان معنى قولهم حاصله اذا كان قائماً كقوله ان يحكي في طريقه القيام
 مع فاعل النصيحة ان يقال مراده ان حذف افعال الجملة المضافة اليها
 بعد نيابة عن غير التبرك لم تستد افعال المحذوف قبل فاعل النصيحة هو
 اذا الشرطية مع شرطية والنهي حكم عليه بعد موت صفاتها من الطرفين

[illegible]

الجنس على تقديره باق على محله من ذلك التقدير قيد يجوز فيكون اللفظ على
 ضربين وفيه زيادة حاصل في حال القيام وهو موافق للفظ المستعمل عليه
 المقصود محله أي الذي تقدره خدا بغيره ولا كونه في دليل المثال
 أي دليل استعمال اللفظ المستعمل بها التبدل في العموم وذلك لأن اسم الجنس
 المعروف في الاستعمال ولم يعم قرينة تحصيله بعض ما يقع عليه فهو في النظام لا يتفرق
 الجنس وفقاً لتفريقه بل يرجع مصدر مضاف إلى صاحب الحال في اللفظ
 تقديره لا يختص أول من تقديره باقي السمعين لأنه قدرا شين وقدرة واحدة
 ولأن التقدير من اللفظ أولى مع كونه متجداً للفظ المتفق عليه في اللفظ
 ما خرج في الآية لا هذا الغريب المتعذر لكن قال في الزيادة عليه حذف المصدر
 مع اللفظ فجاء كونه في ذلك منضم تمنع من تقديره أن الموصوفية مع
 الفعل والوصول لا يحدف مع بعض الصلة والتجاء ببعضه لأن يقال أنه إن
 إذا قامت قرينة قوية والتعليق بالاسم بخلافه كما قال سيبويه في باب المفعول بعد
 تقديره ما كان وزيد ما كان وهذا شك في زيادة الكلام أو يقال ليس كل ما دل عليه
 حكمه ما دل عليه من القرينة على ذلك المقدم هو التقدير والتميم قالوا ينبغي أن يكون
 من لفظ المتكلم فيها أكن وحسن وهاك
 ونهيب بهم هذا ابن درستويه في
 بأن لو قال الرضي هذا الغريب اللفظ باطل لأنه لا معنى في قوله ضرب زيد قائماً
 لولا اللفظ ما ضرب زيد قائماً أي شكلاً لأن اللفظ يه قال تقديره ما
 قوله وعلقت عليه شيء بالحوادث التي بمنى مع في شيء والعياب سطران هو كل على وبراءة
 وإنما شرطان أن يكون الخطوط تعاقب في قصد المعالجة لأنه لو لم يكن لك لا يوجب
 الجواز قول ابن المصنف على وجه الاستحسان عندنا ثم قال في فرق فان الخطوط
 منها لا يول على التقديرين ثم بيان الضابط على ما يورد الله قدس سره لا يشتمل
 ما عليه الحقون حتى أن تقدير كل رجل غروب هو وصية على أن صيغة كل
 الضمير المستكن في الجوز يكون الخطوط من جهة المخرجهوم مقامه وهذا هو الوجه

فان قلت يلزم فيه حذف المذكور وهو غير معروف قلنا في المحذور حذف المذكور فقط اما
مع حذف التأكيد فقام الغير معهود كذا ذكر بعض فساد ذكر الهند على ان حذف المذكور
لما ذكر التأكيد جائز ان يكون منسوبا الى الخليل حيث قال لا ربي الله عز وجل على ما
انفسها انه يتقيد بمراسي انفسها وان لم يكونه الا فحش وتبوء انفسها على
بني المعنى على ما عرفت فاولى في بيان انفسها في قوله الله عز وجل انفسها
قدس سرها فلا يطلع كل متدبر من متدبر في معرفة سرها ولا معرفة سرها الا بالاجازة
اي كل رجل متدبر في معرفة سرها الى ان التبدل في المعلوم في كل
اي كل رجل متدبر في معرفة سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
لا انفسها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
بلاية في قوله عز وجل انفسها قدس سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
عن قوله عز وجل انفسها قدس سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
انجز الاول وان لا يرد من حيث ان قوله عز وجل انفسها قدس سرها
سده من كل وجه وانما يتاكد ان قوله عز وجل انفسها قدس سرها
انفسها قدس سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
سادس انفسها قدس سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
حاصل ما نرى من انفسها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
بكونه محله بعد التوفيق في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
على تقدير التوفيق قدس سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
الرضي و يجوز ان يقال ان المعطوف كيرمي بموجي المعطوف عليه في وجوب حذف قوله
انتهى و يفتي انفسها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها على الوجه الذي في ظاهر
قوله عز وجل انفسها قدس سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
ايضا في قوله عز وجل انفسها قدس سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
ايضا في قوله عز وجل انفسها قدس سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها
ايضا في قوله عز وجل انفسها قدس سرها في قوله عز وجل انفسها قدس سرها

بیزم نه حال بقدر دانیدم نه استدراک قوله بود و چون نه الحروف از قد
اخرج لقوله للاستدراک استاده الحروف على اخره نه فلم یبق قید اخره باکن
المقصود من تعریفات کشف الحامیات و الاخره تابعه فایس بان تعریفها قید
نزیاده اعتق و ان لم یکن للاخره ولم یزیم نه خروج قائم فی ان نذیر قدامه
او انجز اسم الفاعل مع فاعله على ما عرفت فی صدر الکتاب بالاسم الفاعل صوة
کما زعم البعض و حکم بیزم خروجیه و الدالی ان جواب بان لم یزیم بالاستد
راسم الاستدراک بان ارادة الاسم فاستدس بغيره و فيه بحث فان حکم الکلام
فی مرئومات الاسم ان کان موجبا لتقدير فکی ان التقديره ضروری فی
جزا المبتدأ و کما قال به الشرح قدس سره گفت بهنا موجب موجب التقدير فی اصل
الموضیع و حکم بان لا یجوز کسب داخله و عدم القول فی الاخر بان الجمله
داخله فیصع استوائها فی باعث التقدير و عدم حکم بحث فمحتاج الی
تأویل الجمله بالاسم لیس بان التأویل سبب عدم ارادة هذا انتفاء الازالة
انستقی التأویل و فيه بحث و انستقار سبب خاص لا یدل على انتفاء مطلق
و اما سبب على ان ماذکره الله قدس سره فی بحث و الکلام بویل علی کون التأویل
مفروض یا کما عرفت حتی برده نه یجوز ان یقال قبل و ان یقال نه یواضه
ولا یجوز ان یقال ان نذیر اخریه اقول و فيه بحث و قد وقع الام جزیان فی قوله
تعالى ان الذین یکفرون بایات الله و یقتلون النبیین بفرح و یقتلون
الذین یأمرون بالعرفه من الناس فینشروا بعد ربهم صریحاً یا ارضی عن قوله
و هیئت و عمل ما نعان و صحیح یفنی بحث المخرج بان سیت و عمل و کان ان
المنقوصه لا یدر ظل على المبتدأ فی خبره معنی الطلب و کما ذکر فی المرفوعه و الجمله
و لعل ان و کنت فلا یکن کون اخبارها مفروضاً متفقاً لکن الطلب لما الجمله لطلبه
کلام و معنی در انکار و الکنه المصدرة بحرف الاستفهام و العوضه التمی و فی کون
فلا یری نسکین و قومها جزا لهما کما فی خبر المبتدأ و ان کان فلیکما یجوز ان یزید

في تحريكه وركبته ووجهه بل من زيد الـ في حركته ولفظه زيد ولكن هو الذي في حركته
 وحمل كلام القائل على انقضاء غير مخصص فصار له قوله ولا يجوز ان يقال ان
 ابن زيد دل على ان يكون مصدره ابن من ان لم يقبل على ان يكون
 مصدره ان لان قدما عليه ان قلت كلاما غير معنى الكلام ولو اثر في حركته
 المصدر حركت الفتي وحركت البنية ولاستقام والفتية والتخصيص والعوض
 وغير ذلك لان الكسرة لم تكن معنى الجلة فخطا والتاكيد تقرير التاكيد لا غير
 المعنى قلنا مع ذلك كان حرف ابتداء فذلك وجب تصديره كما كلاً لهما
 به الـ في هذه الحروف فروع فان قلت هذا الـ ليس جارياً لهما
 مع عليهما ليس فرماً لجعل ليس قلنا لان معنى ما هو ليس لي واحد فكلما كان ترتيب
 معونها كترتيب معول ليس ليشتمل لفظ بالـ في كل من ان فانه ليس معنى الفعل
 المعقود على السواك بل هي في حركته معاً كما من وجه وكذا نظماً لفظهم الـ في
 قوله وفي جواز التقديم اذا كان الاكسمة مرفوعة فكلما كان التقديم في الاستعداد اذا كان التقديم
 مرفوعة والـ مرفوعة فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 وفي وجوبه اذا كان اداة مرفوعة فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 الـ في التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 مع في الطلب فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 النكرة لا يصلح فيها التقديم لان تكون في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 اسم ان في التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 الثاني فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 الثالث فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 الرابع فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 الخامس فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 السادس فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 السابع فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 الثامن فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 التاسع فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً
 العاشر فكلما كان التقديم في حركته في جاز اذا كان ظرفاً

المشهور تقدير الفعل اذا ساءلناكم انتم انظروا انتم انظروا انتم انظروا انتم انظروا
توحيدها بوصول فلا سلم فخره بوصول في بعض الصلح جازع عند بعض
به السيد المستوفى من حقه الموزع في اول شرح الفصح عامه قوله انما في صفة على
اخره اذ في الجنس كما استدلنا ملاحظة الصفة في مقول فلان في نحو ذلك لا يصل
موجودا ولا بالذات في الوجود عن الرجل وان كان يستلزم في الرجل نفسه
والغير الغالب هو في صفة الجنس فان خرج ما قبل لوجله فمهم في الجنس على
معنى في صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو في الوجود ووجله على في الجنس
لم يتم في ما هو في صفة الجنس فلا يرقى التسمية من ملاحظة حال بعض الافراد في
لعمري حل العبارة على الظاهر ولا حاجة الى العرف عند قوله فلا يرقى في
في لا يصل في قرب البه او اثار القطع وهو الرفع لم يورث لان في قرب قطب بل
في مجموع الفعل والفاعل وكذا اثر المعنوي اذ لا يفي عن الرجل بالضرر بل
خرب اواب كونه ضاريا ثم ارتفع الجرح في المثال المذكور عند الاختصاص
الاثرين واما سبويه فقال ارتفع خبر ما عند افراد اسمها نحو رجل قائم كائنا
مرفوعا به قبل وخولها لهما ولا خلاف بين البصريين في ارتفاعها بها اذا كان
اسمها على ما خرج به في المعنى واما الكوفيون فيقولون ارتفع خبره بالابتداء
لها بها وكذا جازان كما عرفت في الاثر جميع النماة في قول الرضي وارتفع خبر
لها ان لم يكن اسمها متبعا لجميع النماة وان كان اسمها متبعا نحو لا رجل ان
قال سبويه ارتفاعه بكونه خبرا متبعا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء هو
البصريون اعلم ان خبره لا يتقدم على اسمها ولو كان مرفوعا او مجزوعا خرج به
في المعنى لا غلام رجل فربما قال الرضي في الاثرية الاستغراق
مع ارتفاع البدل والمكر بعد ما لان التكررة في سياق غير الموصوب معلوم على
المنظور لو كانت مع لا وليس اذ غير ما بين حروف النسق في فاعليها او لاها
ويحتمل ان يكون غير الاستغراق مع البقية نحو رجل في الفاعل رجلان

رجلان واما اذا انتخب اسمها او انتخب من جنس في الاستفراق كما ان ما ذكر في الرجل
 في الاستفراق ويجوز ان يكون عندك من جنس واحد من رجلين في الاستفراق
 فلا يجوز ما كان من رجلين بل رجلا من هذا الجنس وكلام الحق في الرجلين بل رجلا من
 في الاستفراق سواء كان جنسا او مضافا او مضافا كما حدثت في ان يكون لا مضافا
 ان ذلك اذا لم يرد به في الجنس على سبيل التخصيص وليس خبره وقال العلامة
 الثاني الحق اتفاقا في ان الشك في سياق النفي والشيء والاستفهام ظاهرة في الاستفراق
 ويجوز عدم الاستفراق اجمالا ومردا له عند خبره نحو ما جاء في رجلين بل رجلا من فانه
 يحقق عدم الاستفراق والشك في ان الجواب ظاهرة في عدم الاستفراق وقد قيل
 فيه ما ذكر في التبدل نحو خبره من جارية فليكن في خبره نحو علمت نفس ما قدرت في الخبر
 واما اذا كانت بالفتنة مع من ظاهرة نحو ما جاء في رجل او مضافا نحو لا وطن في الدار
 فيخص في الاستفراق حتى لا يكون من رجل او رجلين بل رجلا من رجلا من هذا الجنس
 وهو صحيح في ان التخصيص على الاستفراق انما هو اذا كانت الشك في التفسير مع من
 مقدرة او ظاهرة لا غير قد يكون فليكن اسم لا التبرية المضاف او المضاف اليها
 في الاستفراق على مقتضى كلامه ان يقيم تقديرين فيها واما مضافا ما نوع من
 التبدل او يكتفى السية او خلافا كما وقع في حواشي النفي يظهر من كلام بعضهم ان
 التخصيص على التعميم مخصوص بما جاء به الاسلام لا محال حذف في قوله قال للمم
 سعيين مثل النماة لا تخرج خبره نحو لا رجل بل رجلين كمنس لانه في النظم صفة
 الاسم لا وانشاء خبره ان يكون ظاهرا مثل لا يستفرد كما في اقل مثل
 له واما حال خبره على السواء لا يقع منه لانه كان خبرا مثل له الخبر وشأنه كماله ان
 خبره لا يميز كثيرا لطريق في الرجل في الحقيقة الخبر لا يذكر طريقا لا يجوز
 صفة على ما ذهب اليه المصنفين من ان الرجل هو الرجل المضاف عند المضاف فيقال
 لا يجوز بل لا يميز بل لا يميز في المصنفين من ان الرجل عند من خبره من صفة النصب
 بل لا يجوز ما هو الظاهر ان عدم تجوز المصنف صفة النصب يعني لا يجوز

اصفة هذا المصروع بناء على ان ظاهره وهو ان العرب وتاريخ العرب تلج بلفظ لا محالة
فغير في الجدة ثم سبق الاستدلال به حتى يجوز الحمل او شبهه على حسن المثال على ان هذا القدر
والمنى لا يجوز ارتضاع صفة جواز الدنيا على ان ظاهره فان انطباع المحزونين اليهم
انصب بناء على ما ذكره والما تجزئ الرغف فغيره لان ما بنا على ان هذه مشبهة بان كان
يجوز في قولهم اسم من كان موكبا الحمل على الحمل فكذلك في قولهم اسم لا موكبا كان
مينا او بناء على صفة ظاهرا لا تدركها باقي جهلا بغيره الا فقال في حسن
والما بغيره كان ظاهرا وليس كذلك وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكر المصروع في شرح الفعل
والما ثبت ضرب المجازين ان كان التلق حقا او موطونا فانه يكون منصوبا
ولا محل له اذ ليس معنى ويقع بعيدا مرفوع فذلك الدليل الواضح على ان لها
خبر او فاعلا وكونه كان صفة منصوبا على جميع الازدباب ليس على ما سبق قوله وانما اني
به ليلك يلزم الكذب وقع بقول الرضي والفائدة في ايراد الطرف بعد الخبر ما قوله
وشا له ان يظن سبب هذا الطرف في كون طريق صفة لعدم رجل والطرف
خبر لا ضمة تامل قوله وهو يتم لا شبهة الا اذا كانا طرف قال الا انه لم يردى
من اين نقله والحق ان بني تميم يخذلونه ويؤذيهم اذا كان جواريا او قامت
قرينة غير السؤال والتمهيد وانما لم يتم هذا يجوز حذفه راسا فلا دليل عليه
بل بنو تميم اذا كانا اهل الحجاز في الحجاب الايمان به فعل هذا القول بطلان
مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجود ما كثر الخدوت عند اهل الحجاز
فيجب عند بني تميم وغيرهم هذا الكلام الرضي في المنى وقول جماعة ان بني
تميم لا يشون خبرا يشون خبرا التبرية وانما ذلك عند وجود الدليل و
لما لم لا رجل احد اخر من الناس فقولك متبنا من غير قرينة لا رجل يفعل
كذلك فانيات الجرحية اجلا ذلك ان يجب بان لا يلزم اذا كانا مجهولا يجب
ان يحمل نفس الخبر عند تميم في باب ما فيقال لا قيام المجهول في
لا رجل ويراد قائم انتهى وقال السيد السند قدس سره لا يجوز ان يكون

يحيون حذف الخ و لا يكون له غير الخ الخ اليه احد قوله فيقولون اي بنوهم قوله
فعلهم اهل ولا مال اتقى العمل والمال ان اراد ان الاسم اتقى يروان الاسم
الفعل لم يكن على مثل الصيغة وان نصب الاسم بعد ما لم يستقم ان اتقى لازم و
ان اراد ان نائب بعد حذف اتقى بخاير يروا ثاني ولا جواب عنه بان فاعل
الفعل الضمير اليهم الخيز بالنصب بعد ما ليس بسيد واذ الضمير اليهم الخيز نكرة
مفعولة اذ اكلت مفعول لا يكون الا في افعال المحج والزم وما يلحق
بها من الفعل الذي يراد به المحج والدم وما يلحق بها من الفعل الذي
يراد به المحج والدم كحررت كذا وفرت رجلا قوله وعلى التقديرين يكون
اي بنوهم وفيه ان العرب لا يعلم الا سماء المصطوفة حتى يقال ان المرفوع
بعد الاسم عند من مفعول لا غير فوالا الشبهة ليس هو فعل ولا معروف فله
فعل بالكرم ثم انتم مخففة ولم تقدره فعل بالفتح لانه لا يخفف ولا فعل بالضم
لانه لم يوجد في ما في العين الا وسجست نعم الاسم فيكون على هذه التوكيد
نرم ابن السراج انه حرف خبر لا ما قبله انما ركب و ابن سفيان ما قبله بكذا
التي قوله اي عمل ليس المفهوم من اضافته اسم الى ما ولا او المعنى من المرفوع
اسم عمل في المرفوع ما لا الشبهة ليس معان ان السبب ليس الاسم او
المفهوم من المثال قوله لا يعمل الا في النكاح في المعنى خلافا لابن جني واجز الشجرى
وعلى قولها قول التاقد قوله دخلت بولد القلب لا انا بيا قوله سواها والى
جهازا فها قوله لا يعمل حتى ادعى انه ليس بموجود قال السفي والظم
لا لا يعمل على ليس لان لا لا قياس ولم يوجد في شيء من كلام خبر لا مضربا
كثيرا وليس في المعنى كذا ما قيل حتى ان لم يرد الزجاء لم يضرب بها فاعلى
انما انما عمل في الاسم خاصته و ابن جني لا مرفوع وقوله لا يفر فلا شيء على
ما في قوله لا يفر فاعلى الاسم واقفا قوله لان ليس في حال عند ظهور وقال
السفيان في قوله لا يفر فاعلى الاسم فاعلى قال لانه ليس بين القولين

من فائدة انه ان لم يقيد بزمان كل على الحال وان قيد بزمان من الموصوفين فليس يقيد
توهم يقتصر على ان يبين نقصان الشبهة يقتصر على ما يحلها مورد صحيح وهي النكوة
فان كان ذلك الشؤ فقط فهو ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس آه جواب على حال
لا يجوز ان يكون كما في البيت لنفي الجنس فالحجاب بان لا يتوهم له يجوز يدون التكرار
قال صاحب الحق وفيه نظر لجاز تركه في الشواحي واجاز المبرور ابن كيسان
الا تفرغ من عدم تكرير له في الموقر والنكوة الموصوفة وفيه المفعول نحو لا زيد في الدار
ولا فيها رجل ولا رجل في الدار صرح به الرضي وقيل رد على الشيخ الرضوي حيث
قال ان لنفي الجنس مع تكرير المفعول بعد لا هي اقول وفيه بحث فذكره
لا يصح جوابا كما ذكره الرضي فلهذا جاز الكل عليه حيث قال لم ينبت في كلامهم
على لا على ليس لم يرد الا كونه كلاما بعد فلو كان لا في مذكوف نحو لا زيد في الدار
فقط وانها عامة على ليس وحق انها لا اتي بغيرها فانه لم يكرر ضرورة انه كلامه في المفعول
وذكره في الاشارة لا على لا على ليس لا في الاشارة كما علم يوجد في شيء من كلامهم فلا
تفهموا كونه ليس في شيء من المفعول واستخرج هذا اثره وشرحه ترك التكرار في المثال
ان لا يرد في الدار من مذكوفه في صدر المفعولات الا انه اعاد التكرار في غير ذلك
التم على ما ذكره في المفعولات والمفعولات او كما قال في التميز والتميز في
ذلك قال الرضي في المفعولات الى قسمين اصداق النصب وهو المفعولات
والنصب والمفعولات الخمس يكون عليه وهو انما في الحال والتميز وغير ذلك والتميز
في المفعولات يكون ان يدخل بعضها في المفعول فتصل الحال به فيقول مع قيد
او لا في جاز في زيد اكره ان يدخل مع قيد الركوب ويقال للتميز بها المفعول ثم اقرضه
فتصل الحال به والمفعول لا اصداق بالنصب كونها مفعولين وجعل التثنية
الحال فتميز مع انها لا تهم مفعولان يكون مع قيد كالا وليس تطروا في كانه الاحالة
في النصب بسبب كون لا في شيء من مفعولات في المفعول في الحال كقولك في المفعول
تفهموا المفعول لا اذ ارب فقول بالتميز بالنصب ولا في المفعول لا هو في المفعول

على حاله من التفرع والتمتع على طريقه والحق في ان يقال النسبة لاداة الفعل
 في الاصل ليدخل فيها الفاعيل الخمسة والمفعول والمفعول المستثنى والاسماء
 المنعزلات نحو شئت بانفصال كاسم لان واسم لا التبع وضمير الجازية وشر
 كان وادواتها التي قبله ويمكن ان يكون اسمان امال وان كان لم يزل الفعل
 حتى لا يوجب الفعل بوجهه الاول في تعلقها بالفعل باعتبارها بجهة الفاعيل والمفعول
 جملته فالفعل من حيث هو لا يتصل بالاسم ولا بالضمير باعتباره في الفعل
 والمفعول به فكان في الفروع كجملته المفعول له والفعل به فاعلمت بانفصال
 بالذات في الاول جملته الفعل والاسم المفعول به في الفعل فكان نصيب الاسم
 فكان من اصل المنعزلات التي اقول ان يزيل الفعل يثبت هو الى المفعول من ان
 باعتبار انه مصحوب بغيره في اعتباره في آخره من نوعه وان كان باعتبار انه يكون
 بسبب الصاحبة في الاصل خاصه او مفعولا بالشكل بانتميزه في الاصل قال
 او مفعول لان التميز عن النسبة للشكل الفاعل فاعلم وعن النسبة الى المفعول لان
 يقال يكون لا يتركب اعتبارا من ذلك كون المفعول هو كلف فانها باعتبار الواقع
 او المعنى عليه في ان المفعول اذا كان لا يربط بين الفاعل والمفعول لا يعلق صفة
 على المفعول من النسبة لاداة الفعل التي يكون في علمه اي التميز فيها
 مقام في آخره في ذلك الترتيب فيجوز ان يكون باحد ذلك في الالف واللام
 الاول باعتبار قيام كل منهما مقام القوة فلهذا في آخره في ذلك الترتيب فيجوز ان يكون
 ونحو جازي الزيدان في اسم المفعول المطلق بالفعل المطلق
 اي في اسماء النفاذ بذلك الاسم لا يتم وجوده في آخره في ذلك الترتيب فيجوز ان يكون
 عليه في تقديره بالاسم في آخره في ذلك الترتيب فيجوز ان يكون في المفعول المطلق
 في مطلقه في الترتيب في ذلك الترتيب فيجوز ان يكون في المفعول المطلق
 الترتيب في المفعول لان المفعول لا يخرج من حيثها اذا كان صفة وانما كان اسما
 فانه في ذلك

[illegible]

ليس قائما بزبد سواد جعل الفاعل هم من الحقيقي والحكمي اذ ليس على
 قولنا وزنا زيد فقط الاسم قال المصنف انما قلت بهذا اسم غلات سائر
 الحدود ويخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت فانه شئ عمله المصنف الذي هو
 فاعل الفعل المذكور وروايته لا حاجتي الى ذكر الاسم لاخراج ضربت الثاني
 لان كلمة ما ليس عبارة عن مطلق الشئ الذي هو مفعول فاعل الفعل المذكور
 لا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا فاعل الفعل المذكور بل المفعول الثالث
 الذي هو مفعول المتعدي ضربت الثاني ليس مفعولا في التعريف بل المفعول
 المطلق شئ فاعل فعل المذكور هو ليس مفعول فان قلت في خرج من
 التعريف فيكون ضربت فاعلا ما ليس مفعولا فاعل الفعل المذكور بل المفعول
 المذكور الذي هو الحدث قلت بوجه مفعولا باخر صفة المفعول المطابق وهو
 مفعولا على الدال وهم يكونون صفات المفعول المطابق على الدال ولا يكونون
 صفات المفعول المتعدي وهو الحدث عليه فان قلت قد عجزت صفة المفعول
 المتعدي على الدال في قول المصنف في تعريف الفاعل على جهة قياسه بان
 غير قياسه بان غير قياسه يرجع الى الفعل والقيام والقيام ليس صفة الفعل
 بل صفة المفعول بل صفة الحدث الذي هو مفعول المتعدي قلت هو مفعول على
 حذف الضمير على جهة قيام مفعول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحتمال
 لا يكون دليلا على تحيز اجزاء صفة المفعول المتعدي على الدال فان قلت
 بوجه مفعولا باخر صفة المفعول المطابق وهو مفعولا على الدال وهم
 يكونون صفات المفعول المطابق على الدال ولا يكونون صفات المفعول
 المتعدي على الدال ولذا لم يجعل ضربت مفعولا فاعل الفعل المذكور باخر
 صفة المفعول المتعدي وهو الحدث عليه فان قلت قد عجزت صفة المفعول
 المتعدي على الدال في قول المصنف في تعريف الفاعل على جهة قياسه بان
 غير قياسه يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة الحدث الذي

هو المصدر المتعدي فالتعدي هو قول على حذف الفاعل أي على جهة قيامه بمفعول الفعل
بأنه على وجه هذا الاحتمال لا يمكن دليله على تجويزه أو آمنة المفعول المتعدي على
الاحتمال فإن قلت فما تقول في المفعول المطلق الذي لا يتبعه المصدر نحو جلست
أو جلست فآية قد جرى فيه منتهى المفعولية التي هي منتهى مفعول المتعدي وهو الحدث
يدل على الحدث والنوع والمصدر على نفس المفعول قلت لما كان المقصود في الفعل
هو الحدث لأنه الذي قصد به فاعمل فعل مذكور وإن الفعل شتم على جعل
المعزى الآخر كأنه ليس بمفعول له أو بجعل المصدر الذي لا يتبعه المصدر
الموصوف فالحال في قولك جلست جلست فآية خبرية جلست جلست في
قولك جلست جلست فآية خبرية جلست جلست فآية خبرية جلست جلست في
لأنه مفعول المصدر وانت خبر بيان الجواب تكلف وحذف وايقم فالواو هي الفعل
فعلها نفسه والمفعول المعزى فيكون من تسمية المفعول باسم المفعول المتعدي فهو زاي على
منتهى مفعول المتعدي على الدال لأن يقال التسمية بفتح باب آخر منتهى مفعول
البناء على الدال في باب التكلف وعدم القول بآخر منتهى المفعول المتعدي على الدال
على وجهه في موارد استعمال العرب ثم لا يخفى أنه على تقدير زيادة الاسم كما يجوز في
الكتاب في تجميع اللفظين في قولك زيد ضارب ضارب لانه وإن كان
الاسم اطلاقاً على التعريف من أن المفعول المطلق اسم حدث فاعمل فعل مذكور
وضارب الضارب في نفس الاسم كذا يدل باسم الحدث لا في مصدرها الحدث وعلى تقدير
عدم زيادة الاسم والقول بأن المفعول المطلق ما فاعله فاعل فعل مذكور به فعل
في التعريف اللفظي ضارب الضارب الثاني لأن المفعول كذا ما حدث وهو كذا في
مفعول المطلق اللفظي ضارب الضارب خبر بيان قول المصدر في قوله ضربت الثاني أنما
يخرج من ضمير كذا بالحدث وإنما انفسر بالحدث فلا بد أن يكون المفعول
هو المعنى والمفعول هو المعنى هو المفعول بالمصدر الذي هو الضارب على الحدث
والثاني لا التسمية نفسها المفعول المطلق هو المصدر المطلق على كذا

خرج به اثره من سره في حوش الشرح والشرح قال اثر الترتيب فاعمل فعل فاعمل
 باعتبار ذلك الفعل اي يمتنع الفعل المطلق اثر ذلك الفعل واما ان يرفع بالماضي
 ان كان المراد يكون المفعول المطلق مفعولا فاعمل الفعل انه مفعول باعتبار كون
 الحدث والاعمال مفعولة لا اتحاد الفعل والمفعول المطلق بل هو مفعول الفعل المستعمل
 والفعل والمفعول فكيف يكون واحد المتبيين وان اراد انه مفعول باعتبار انهما
 ووجه حتى يكون قولنا خرجت خرجا مفعولا او قوله اخرجت اخرجين لان يكون المفعول
 المطلق مفعولا به لا مفعولا له فيكون حيث ان وقع عليه العمل لا من حيث ان اثر ترتيب
 العمل وان اذ وقعت له الايقاع فيكون بالانقاع وكذا لا الى غير النهاية وانه لو ان كان
 وقع بالانقاع الترتيب في الامور الاعتبارية ويكون الانقاع الانقاع عينه بقوله كذا
 ليس له رفع هذا ويريد ان يكون المفعول المطلق هو اثر الترتيب على الحدث انه يلزم
 يكون كون العمل يعني الاسم مستعمل على الترتيب لا الكل فلا يجوز ان يكون العمل مستعمل
 على الحدث وانما اثره لا على الترتيب الذي هو المفعول المطلق قال اولاده انما
 في الترتيب في حيث المقدرة او لفظ الفعل ويتر من بينه انما قد يطلق على
 الفاعل ذلك الاول وهو الحق بالمصدر وهو حيث ياتى كاحداث كونه وحياد كمال ذرات
 الموقوع والحدث والقيام والقيام والاعتقاد في ذاته وقد يطلق على الوصف كالحاصل الفاعل
 بتركه لا يقع وهو الحق كالحاصل في المصدر الاول حقيقة في المصدر وهو لا يرفع
 مفهوم العمل انتهى ولا يلزم ان لا يكون قول بالشرح في افعال والمفعول المطلق كما
 يلزم من منادته بفعل فاعمل فان المفعول المطلق عين خبره في وانما يلزم ان
 لا يصح عمل المفعول المطلق لان العمل المصدر في معنى الحدث وانما اثره في العمل
 بالمصدر لان يقال لا يطلق المصدر على العمل بالمصدر كما تقدم عدم الفرق
 بين الاثر والحدث في هذه المواضع التي تارة او سائفة في معنى العمل انما يلزم
 على قوله مصدر فيكون الاسم الذي فيه معنى العمل قسما من الاثر المحل فاعمل
 كلفه على قوله كذا حقيقة في الفعل المذكور يستعمل الفعل المفعول والمفعول

[illegible]

الوصف معلوم من الوضع كخرج القدر يلو من الصفة مع ثبوت الوصف في ذاته كجاء
حكايا من مع خذ في عمل ما كاري كما صالحا وكوثرية ضرب الابل في فراكتها
من كونه سا مريجا كونه بمعنى الصلة المفضلة في كونه ثباتها من القرب والاداء
كوفرب اي ضرب او كونه شق او كونه بيان (اختلاف) الاقوال كوفرب ضربين اي
تختلفان او من كونه موقعا بلهم الصلة كوفرب الضرب مثلا لانه الضرب هو دالها
الضرب الشديدا والصعيد فيزدك على عدة دال الخ وضمني الصلة ما يلد على
الموت فما كان العدد لا يكون اركان العدد معلوم من الوضع كوفرب ضربته لحي
الصفة كوفرب كبر ارض العدد الصبح الميز بالعدد كوفرب ثلاث فريات لمر الميز كوفرب
ضربته لثلاث ارض العدد الوضوء موضع الصلة كوفرب سوطا والاصل ضربته لثلاث
فخذ من العدد كوفرب العدد واقم الآلة فقامه والتعليق عدد باقربا وضربته لوطين
وا سواها لثلاث نية الآلة وجهها تمام نية العدد وجهه وسويها بقوله اي العدد
تفان لثلاث فعله بحسب الآلة او الباب قال الشيخ الرضوي في كتابه العدد لا يغير العدد
على ضربين اما ان يلد في الفعل في الاستقاف كوفرب ثباته في السبيل وطه انكم
من الارض نباتا واما ان يلد في كونه جلوبا ونديم سوي في كليهما ان العدد
مضروب بفعل المقدس اي سبيل السد بثلث نفسك بثلثا فانك من الارض قيم نباتا
ونديم الكزني والرد واليراني انه مضروب باصله في علم وهو اولي لان الاصل
عدم التقدير بلا ضربة التثنية بهذا لمر ان ما قيل عليه ان التقدير لا يجر في مثل
قوله كذا لا يغيره شيئا اي خرا فثلاثا ليس طاماني اي ساعيا او سوما
والجواب قطع التثنية والاذن قال الشيخ الرضوي والجواب قطع التثنية والاذن
او التثنية واليد فانه لم يوجد في كلامهم آية بيان بليق للاثنية المذكورة
بقوله ساعيا اي ساعيا موقفا على السماع لا فاعدا ليرتبه بانك في الحق انما قيل
في هذه الاثنية بالوجوب لعدم وجود سؤال الا فقال انما لم في هذه المصنفين
في كلامهم التثنية اعز من قاعدة جالوس وهو عدم وجوب استعمال الاصل في كل

الاسم بطلية فيكون باعتبار التام فترتبة على العتية ولا ينافي ذلك التحكي في النفي ووجهه على
 حد اخل التبدل انما لا كما بعد الود اخل ولا ينافي ذلك التعميم كون النفي واحد مطلقا
 يكون مطلقا في الجزئية فدخل النفي على اسم اعتبارا اذ اخل النفي على فعل لا ينافي من
 وواخل التبدل فانحسب يكون بهذا التبدل كان رفوعا على الجزئية لا منصوبا
 على انه مفعول مطلق لا استفاء لا تميز لولا انما تعين المفعول وضع مباحا كقولنا
 من غير وجوب الخذف قد زيد في الوجوب وبقى المصدر مفعولا مطلقا جائزا في
 علمه نحو ما زيد سير او قد خرج المصدر ثم تونه مفعولا مطلقا كما في ما سير ولا سير تميز
 على ذلك ما قال في النفي في النفي المراجعة لادراك المميز المصدر فثبت ما هو مفعول
 فانه موت موت من فعل سير يجب رفعه على احد الوجوهين اذ لا ينافي في الاول
 او وصف به تأكيد مطلق على الثاني من وصفه ما كما هو عند مفيد لم يقيد الاول بل هو
 معروضه لكان تأكيد مفعول في النفي المراجعة ان يكون الثاني اعني موت من
 تأكيد ان يكون تاني في ما قيل بطلية ان الحكم في النفي المطلق التأكيد
 حنف فناء على تقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب على تقدير عدمها فليفت
 يكون رفوعا مطلقا النفي المطلق قد يكون رفوعا فليفت لانسان لادراك
 المفعول المطلق قد يكون رفوعا مع ذلك يكون مفعولا مطلقا فهو كم المفعول
 المرفوع في المثال المذكور خبرية لا خبرية المفعول مصدر منصوب يكون
 فعلا مذكور حقيقة وحكما لان لادراك المفعول المطلق قد يكون رفوعا فليفت
 انه خبرية لا انما في ادغير ذلك بالمفعل وكان في لادخل مفعولا مطلقا
 هو خبرية مذكور حقيقة ولا عراض المذكور وهو مرفوع ما ذكرناه في المثال في
 موضع الخبر عن اسم حال النفي المفعول المفعول بطلية فليفت بهذا المصدر
 وهو ان يجعل مرفوعا الى مفعول المطلق وقع بعد اسم لا يكون
 وانما من ايضا بطلية لا تحقق ان هذا التبدل ذكر في لادراك
 ان يكون مطروقة بحيث يكون في كل واحد في لادراك فان وقع ما ذكرناه في

فعلية نه كذا في قوله وفيه معنى وجوب الحذف سماعاً هو القول بان وجوب الحذف
انما هو لعدم الوجدان لا لشيء اخر من قاعد قبول انما في المعنى قولنا حذف سماعاً
يعلمه من ابطال كل اعتبار للتعاقب فان لم يتقبل لا يفتق انه لو كان معنى وجوب الحذف
سماعاً هو القول بان وجوب الحذف انما هو لعدم الوجدان لا لشيء اخر من امكن ان يكون
القيم وواجب الحذف سماعاً انه لم يوجد في كلام العرب استعمال الالف في الالف
ليس من كلام الضمير بل من كلام المولودين وكلامنا في كلام العرب لا في كلام
المولودين وفيه يجب ولا نه قد وجد استعمال الفعل العامل في الحذف قولنا
الكونين على بن ابي طالب رضي الله عنه وهن في الفصح العرب لو كانوا يعرفونهم قال
الفرغ من الفصح البلاغة كونه على غيلهم امانة وغيره من كانه نواي فضله وامنوا قد
يكون تحذف فقاو كرهه او قوله بان وجوب الحذف انما هو في الاستعمال بالادام
فيه بحث فان الحذف وان كان واجباً عند كلام نحو جرداً لو شكرته وعجلاً
له لانه قياسه على ما قال رضي الله عن الذي ارضى ان هذه المصادر واما بيان
لم يات بعد ما يابى من اهلنا وحين ما تعلققت به من قال او يقول لا يعرف او لم يلقه
المصدر اليه فليت علمه يجب حذف فعله بل يجوز نحو شكرته انه سيقادور كان
رعيماً وجردك الله جرداً كذا احدثت حواطها بين فاسلما وحقول بلاغتة
نحو كتاب الله وخراب الارباب او بين فاعله او حقول كبرت جرداً كذا جرداً
كسب لم يجب حذف الفعل في جميع هذه القياس والورد بالقياس ان يكون هناك
ضابط لكل كونه حذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فانما الضابط هنا ما ذكرنا
وذكر الفاعل او الحقول بعد المصدر فضا فاعله وكبرت الجرد بين لسان النطق اعراض
عن قوله تعالى كذا وكذا كرم وسهمها معها والافواه جردت جردة وجردت جردة
سواء وجردت جردة جردت انتساب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو معمول
بالحصول المصدر بمعنى قصدت جهة التي ينبغي ان يقصد من ليلته ويجوز
فيما جردت جردة الذي يليق به وجردة جردة التي ينبغي فيكون حذفاً بيان

المتنوع بما ذكره المرض ومرج يعايب السحاب التي وادع ان كل مصدر فخر فاعله او
اما بعد باضافة المصدر الى اوكوف البريعين الفاعل والاعنول ولا يمكن بين الفعل
يجب حذف قوله قياتا لاسما والافلم يجب لا قياتا ولا سما فقول سقام
سقام في قول هذه المصادر ما يجب حذف فيها سما فاعله في موضع ما وقع
تقدير مضاعف بكلمة ما وقوله اي افعول مطلق تغية لكلمة ما والاول هو المصدر
بين ما وقع قبله انفسه لغرض وبذلك انفسه تكرر قوله وقوله انه لم يورد كلف
ليانم الفصل بين الوصف والصفة بتغير الموصوف وانما قد المضاف
جمل قوله منها خبر عنه فان قلت هو جمل قوله منها خبر القوله ما بعد تقدير
بان لا جمل ما موصوفة فمضرا لا موصوف والمضمر موضع وقوع هذا الفعل المطلق
قلت لا يتم على هذا التقدير الا قيل ان التقدير غير في الصفة راجع الى الموصوف كقوله
ما اختار له رقة الصفاته لا يحتاج الى رقة الصفاته لا يحتاج الى تقدير ان رقة
يحتاج الى التقدير ما ولي قوله انه لا يحتاج في هذا التقدير الى التقدير لولي وفيه اشك
الى تقدير لا غير يحتاج على ما اختار له الى حذف المضاف او رتبة
لا يظهر لارادة الاشياء من قوله شيئا كايده فكون الاشياء اعم من ان يكون
نفسه او يتقضى بعد ان داخل على اسم المكان الظاهر من العبارة ان قوله
وادخل على اسم صفة لاحد الامرين من ثني ومن ثني في قوله ودخل على الموصوفين
في احد ما يجب انفراد الضمير الراجع الى الموصوف والموصوف عليه ما ولي
يجب مطابقة الضمير لما تضمنه كلام الامرين وقد كان ظاهر العبارة غير مطابق لما
قصد لافراد داخل في الواجب شيئا قد يقول ثني صفة على عدة تصحيها لغيره
واشار الى ان الافراد في جميع بدو في تقدير وانته خبر ما في جمل غير داخل
الى كل واحد مما كان فعله الفاعل انتهى الى كل مستقام بل ان جواب الصفة
وانت اذ لم يكن واحد منها اذ الواجب شيئا لا غير اذ صفة كلام الامرين
جميع المرض فظهر ان لا الفاعلين ان رقت نحو ان في انفسه

يقتضي ان يجمع بين ما وقع في وقوعه لا يشترط ان يكون في الواقع مفعول
 فاما ان يكون في الواقع مفعول في حيزه انما حذف العامل في حيزه انما انما
 لان انصب قرينة والجملة التقديرية كمال ما سبقتا قام مقام العامل في حيزه انما
 انما لم يشترط ان يكون بالذات مناسب الخذف بعد الخذف بل بالذات مناسبة
 مقوم مقام الخذف سواء تقدم عليه او تأخر وانما قالوا في حيزه انما انما
 انما على تقدير الكيفية يلزم حذفه كذا سبقتا بده لا لان قايما تقدره
 لا يصلح ان يقوم مقامه بل لانه من جهة التذكير وجوبه فلا يقوم ما هو
 الخذف من التذكير مقام الخذف قول الرضي وقال البصريون الخذف
 اي كمال رجل وصيغة مفردان وفيه اشكال او من في تقديرهم نقطه
 سبقتا في حيزه انما وجوبه وانما قلنا ذلك لان الخوف من محله بده انما
 الاقرار من على تقدير الكيفية في قولهم في حيزه انما قايما حاصل بالذات ليس
 شك ما يند بسبقتا ليس على ما سبقتا في تقديره لان سبقتا بده انما
 المفعول المطلق في الحقيقة وان كان يجب انظم المفعول المطلق
 به بالمفعول المطلق في الحقيقة مشبه لا مشبه به في هذا الشرط انما هو محله
 شرط وجوب الخذف وهو قرينة الالة على اثنين الخذف في هذا المذكور
 لما كان مشبه بديل على تقدير العامل في حيزه انما مصدره ليكون مشبه
 انما مقام الفعل الجملة التقديرية لانها لا تتألف على اسم بمعنى المصدر
 صاخرية تميزه والفعل في الفعل واحترز به عن كونها في صورت
 حسن ان قلت الاحتراز عنه لقول تقينه انما يجوز لو كان محققا مطلقا
 مع انه ليس كذلك لانه وجوبه سبقتا بده انما بديل انما وصف قلت انما يجوز
 لو كان ظاهر التعريف في الخذف عليه واما الوقيد التعريف بانه ذكر من حيث
 انه فاعلم ان الفعل المذكور مصدر في العبارة فكذلك فالصورة المذكورة
 خارجة عن الفعل المطلق فلا يجوز ان يبرأ عارضا والذات المحذورة

[illegible]

ثبت لانه يكون معنى التكلم الواحد خيرا التكلم بوثقة فلهذا ليس يتصور في هذا المقام
 المناسب على ما ذكره الله قدس سره ان لا يقدر عليه كذا لاي حق اى ثبت هذا القول
 من وجه تقدير العمل متكاملا لوجوب تمام صدق فلا ان يبنى صدقته على يقين وثقة
 والتقدير اصدق مما اى كنت من هذا القول على اليقين وثقة ولا يظهر وجه تقدير العمل
 متكاملا لوجوب تمام صدق فلا ان يبنى صدقته على يقين وثقة والتقدير اصدق
 اى كنت من هذا القول على يقين وثقة ولا يظهر وجه تقدير العمل متكاملا
 الا فقال به ان حقيقة الغائب من الاشياء في العلم بالتقدير على ما ذكره الله قدس سره
 وكذا حقيقة التكلم الواحد منه على ما ذكره الله تعالى ان تقدير حقيقة الغائب
 ما ذكره الشيخ الرضى حيث قال جميع الامثلة المذكورة وما مر من القول او ما مر
 في معنى القول والتقدير الصيغ في العلم بهذا المصداق ان يجعل الجدة التقديرية
 بها بلغت وهذا المصداق مفعولا مطلقا بلغت بئنا بالعلم من حق حق
 اذا ثبت وجوب اى تمام صدق من حق حق ان يكون من بيانته ولا يظهر
 من هذا البيان وهو حق اذا ثبت كجمل الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع
 والكذب تعابده وحق مطابقة الواقع للحكم والباطل تعابده انه تالك
 بغيره لا ينفذ بقا قال المصداق الله لما تعرض عليه الرضى بان ما قال به الرضى
 ليس لانه في تعابده التوكيد نفسه فيبقى ان يكون الرضى كذا كالتقدير اشر
 الله قدس سره الى رفقته وتوبه وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه
 انه تأكيد جمل نفسه فكثير وتقريره لان المقصود ان تأكيد جمل نفسه بقر
 النفس بغير خلاف القسم المقابل فان القسم نفسه ليس هو تقرير النفس بل هو
 اقراره فان وقع ما قبل القسم في القسم اليه تأكيد جمل نفسه فكثير وتقريره
 تأكيد بقره فمما لا يخفى انما يكون في هذا القسم الاول تأكيد النفس بقر
 في الوجودية التي اشارة الى ان المصداق يكون على حقيقة الله ولا يكون
 في مقام بل منه التأكيد والتكرير في علم كونه حقيقة الله اى لم يكن متناه

المنكرية والتثنية لا يجب حذف الفعل لكن عبارة تترجم ببيان ان المستفاد من قوله
 الوصف يكون خروجه لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد التكلم ويكون التكلم و
 لا يكون نقيض الشرط او يكون مفردا كالمفرد فيضيان كونه نقيصة مفردا كونه موضوع
 وجوب الحذف قياسا اوليا كونه المنكر يرفع انه ليس لك فاصواب ان يقال
 اى يمكن على هيئة التثنية ولم يكن على التثنية فالعاطلة لو جوب الحذف قياسا كونه
 المصدر على هيئة التثنية مراد بها التثنية مضافه الى الفاعل او المفعول لا بيان
 المنوع فلو لم يكن مضافا لم يكن مضافا لم يجب الحذف سواء كان المراد التثنية فخرج
 البحر كرتين ادنى التثنية نحو ضربت غريبي او تخلصين ولو لم يكن مضافا
 لم يجب الحذف قياسا ان بين فاعل المصدر سواء كان المصدر مفردا او تثنية
 بالاضافة نحو كتاب الله وضوء الله وسمته الله وعدالة وصايتك وادراكك
 لا بيان النوع فانه لو كان لبيان المنوع لا يجب الحذف نحو قوله كذا كذا لم يكن
 مفعولا بالاضافة نحو ضربت الرقاب لبيان الله عليك ودميك لا بين فاعلا كونه
 مفردا نحو لودسا لك لو بين مفعولا كونه نحو ضربت لك اى ضربا لك لعدايتك
 هذا كلامه وهو مشعر بان سبب وجوب الحذف بيان فاعل المصدر او مفعولا كونه
 او معرفا كونه تثنية مضافا لفظا لقال والمراد بالقياس ان لا يكون هناك ضابطا
 والضابط هنا ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا الى ما ذكره الجرم قال
 انما وجب الحذف لان الفعل لا حذف لما قصد الرفع كحذف ما هو موضوع
 نحو حدثت فالتجديد نحو جدد لك والاضافة ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله
 عليكم او يكون بوجه لا يوضح القواعد صار كثر له المفعول في الخزان او آتيتك قوله
 تكلف لان المثال انما بعد لا يوضح القواعد بعد تسميها ولا يكون تسميها تكلف
 محض وقوله في صدر الكتاب وان لم يخرج بهذين التحسينين كتنقار بالانه
 جعل المثال محض تسمية القاعدة فالوجه عدم اختياره التثنية سببا لانه
 على ما ذكره كانه تسمية على سببها لا يظهر فاراد ان يقال البيان التثنية

هذا القول هذه الآثار المتعارفة سابقا ولاحقا لعلها لا يلقى عاراً من
قلت اذ وقع اسم الاستعظام والتركيب فيكون الوقوف من صفات مبدؤا
لا المطابق فكيف يقع قلت باعتبار التعليل او باعتبار ان لاكثر حكم الكل قول
تعلق به اي تعلق فعل الفاعل اي تعلق فعل فعل الفاعل مصدره على ما هو
من السابق لا تعلق الفعل مطلقا ولا لا يتحقق بالفاعل ووجود تعلق التعلق
بما ذكرنا كالمبدؤا الفاعل لا يرد في التركيب فيكون هو ان السناد مشترك الى المبدؤا
كل السناد ولا يتحقق تعلق الفاعل قاله سنان ما تم كجرح الاربعة وعلى هذا الحاجة
الى تعلق التعلق بتعلق غير الفاعلية فقلنا ان يكون هذا التعلق داعيا الى
الاجتزاء لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه في الوقوع
قرينة على ان المراد من التعلق التعلق بحيث لا يعقل بالاجزاء في حال التفرع
وان تعلق بها الفعل كمن ليس بحيث لا يعقل بها ثم التشتي وان خرج بهذا التعلق
كمن ليس اعتباره ضروريا لاجل اجزائه فيكون وقوعا عليه بلا واسطة الحرف فالتشتي
وان تعلق به الفعل كمن لا واسطة الحرف وهو لا فاعل والمراد تعلق به وقوعا
الحال والتفرع والتشتي ليس على ما ينبغي لان التعلق في تفرع التشتي الى ان خرج كل واحد
عن الاطلاق ان التشتي ليس كمن لا يشكك بالمفعول الثاني والثالث لان
يقال لا واسطة بالنسبة الى هذه الثلاثة فيكون الثاني والثالث او ليس بالنسبة
اليها ولا يعقل خروج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر في الحق فحق
خروج التفرع في حال القيام وخروج التشتي والتفرع لا يمتنع تعلق الفعل بها
بل في التميز تعلقها بين يدي التشتي بما اخرج منه ليس شيء اطلاقا فلا بد
تعلق الفعل بالواسطة ان لا يتصور التعلق بدونه وان تعلق الفعل بالحال
ليس من هذا القبيل وما ذكره القائل في معنى التعلق بلان حاصل المعنى لا التشتي
للا بد منه وانما مانعا فدان كون التشتي والتفرع من تعلقات الفعل فلا بد
فيه فقام معنى التعلق منها على الاطلاق وان تعلق الفعل بالواسطة

المطلق لا يطلق الا على ما يقع فيه واسطة الحرف في القوة كالتقدير اللفظي قول الارض بغير العلم
الفعل يتوالت به باللفظ لا بالواقع فغيره ينبغي ان يكون المحرورات في رتبة زبد ورتبة
عز ووجدة من يكون رتبة في البقرة الى الكوفة معقولها بغير لا شك انه يقال انها معقولها
كمن بواسطة ووجه مطلق ففعل المعقول به لا يقع على هذا كذا في اصطلاحهم وكذا في
المطلق انتهى حيث لم يذكر الحرف للغير وذكر البقرة في عالم زبد وان كان الاصطلاح على ان
الا فاعلق بلا واسطة الحرف مطلقا سواء كان في الاصل او في القوة فانهم يقولون في القوة ولا
يقولون في رتبة زبد وان كان المراد في القوة على ان يربط بغيره فليس على ما ينبغي في القوة
اي يقولون في حلية فعل الفاعل قوله فانه لا يقال في الاصل منها ان الفعل واقع عليه
كذلك لا يقال في المعقول المطلق ان الفعل واقع عليه فلا حاجة في ان يكون في التعريف
الى اعتبار قيد منافية الفعل بالمعقول الفاعل وليس بهذا القيد تقدم على قيد الواقع
يقال ان السادة خارج الى المقدم اولى بل كلامهم في جعل ما يقوله وقيل في قولهم
المطلق اي اخرج المعقول المطلق يخرج بما يفهم قوله من منافية اي منافية المعقول
قوله فان المعقول المطلق من قبل قلت كيف تجد المعقول المطلق مع انهم
المطلق هو الحدث ومفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل حين قلت
لما اتى مفهوم المطلق مع الحدث الذي هو المفهوم الاصل للفعل اذا الزمان والنسبة
قيوده حول كان الحدث هو المفهوم فعمل مفهوم المصدر كان متحد مع مفهوم الفعل كما
فان قلت مفهوم المعقول المطلق هو الماحصل بالمصدر ومفهوم الفعل هو الحدث فلا
اتحاد بحسب الاعتبار انهم قلت حول متحد كاسم متحد واعتبارا لا شك في كونها
مثل زيد في خبره فانه وان كان في الاصل معنوية به الا في بعد نيابة عن الفعل
والسادة الفعل اليه صاير غير المعقول به اعتبارا وان كان الاسم على اسم حاد
لم يغير السادة الى فاعله فان قلت يشكل يشك في خبر زيد عن فاعله
قصد وقوع الغريب عليهم انهم يغير السادة الى فاعله بل المصدر يضاف الى الفاعل
المصدر وان كان يجب الظاهر ففعلنا الى الفاعل في تقدير الا لفصل عنه من



من يقول اننا نعلمه فان وقع ما قيل به مثل اني غريب زيد وادعنا لم يقبلنا انما
 الى زيد بل انما قيل اليه فلا يكون محروما مفعولا به وسواء قلتم ان المراد ان الفعل
 في التركيب وقع الفعل عليه وذكرتم هذا في ثبوت خبره في زيد غريبه ليس بكونه في الخبر
 من حيث انه وقع على فعل الفاعل بل من حيث انه قد اراد ان يصدق التعريف عليه
 ان كان وقع الفعل على خبر الراجح اليه وقوعا عليه انما فان وقع ما قيل به مثل
 زيد غريبه لان وقوع الفعل على خبر زيد ووجه حله حقيقة كما ان انما هو الذي
 في زيد غريبه انما هو الذي في المحقق مع ان قياسه على زيد غريب قياسه مع الغريب
 قوله العامل فيه لا حاجة اليه قوله بقوة الفعل في العمل وانه اسم الفاعل كما
 المفعول واما المصدر فيمنع تقديمه على فعله لانه عند العمل ما قبل بان مع الفعل
 وان موصول حرفي وما في خبره لا يقدم لانه تقديم خبره في الخبر التركيب اذ هو كحل
 هذا اذا كان محمول المصدر على الطرف واما اذا كان ظرفا وشبهه قالوا انما جاز تقديمه
 لان المصدر انما ياول بان مع القوي على عمل الفعل والطرف كيف يكون الفعل
 فلا حاجة في عمل المصدر فيه الى التاويل بان مع الفعل ثم انما يذكر صاحب الغريب
 او ايل الى باب الثالث من ان بعضهم منع عمل المصدر في الطرف التقديم وهو
 لان المصدر ينبغي ان لا يكون مقدرا لكونه مصدر في قوله نزل ذكره بعض الفضلاء ثم الموصول
 الحرفي يعرف بما اول مع ما يليه من العمل بمصدر يخرج نحوه وهو على قول من ياول المصدر
 والفعل الذي اضيف اليه الطرف نحو من يقع الصديقين حين غرت لان ذلك قيل
 بالمصدر في قوله مع ما يليه من الموصول لا يحتاج الى تأويل بل لا يجوز ان يكون المصدر
 في صلبه ان يكون خبره في قول من ياول المصدر والى على انهم ذلك عند غير ما كان في موصول
 الاسم فيمنع تقديمه قد قيل فيه لانه التقوية تقول زيد غريبه ولا بد
 او اذا كان متاخرا عن الفعل فلا يقال غرت زيد مخرج به الخطا في قوله في قوله
 هو الجاني فيها قال صاحب الحق لانه التقوية هي التقوية تقوية حاصل ضعفها
 بخلافه نحو هي ورتبة ففهم انهم ياولون زيد مفعولا في العمل نحو مصدر قالوا

[illegible]

بعضهم في انفسه من معنى التجرؤ والتجربوت وفي رواية اخرى معنى التجرؤ والتجربوت وفي رواية اخرى
 يكون ان اسم فعل تم الكلام بادوات انذار غير ان ادراك ان اسم فعل التجرؤ والتجربوت
 في قول الله تعالى لا تاتوا على الناس بما كانوا على غير اعتقاد ولا تعرفوا في الناس ما كانوا
 من منادي قوله والفاعل مقدر ويذكر فيه حرفه في الفعل وحقه في اسم هو الفاعل
 هو وزاد صاحب الفقه في التجرؤ في حرفه في الفعل وحقه في اسم هو الفاعل
 كون الحمد في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 انما هو ان في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 والى قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 التثنية في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 البسيط في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 الحمد في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 الامور في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 وان كان فاعلا لله ان عملته كل واحد من الاشياء فاعلا لله ان عملته كل واحد من الاشياء
 مقدر باعتبار المحل لا بالاول مقدر على التجرؤ
 الى قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 التثنية في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 على ما في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 ما انون اليه والقرينة على ذلك ان تخصيص قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 غير ان اسم التجرؤ والتجربوت في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 اليه وذلك ان التجرؤ والتجربوت في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 من زعموا انما هو في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 اسمائهم واصلها في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا
 كمنه في قوله تعالى فكونوا لله عبادا اول في قوله تعالى فكونوا لله عبادا

بعض من ان يكون على اوجه وانما قيد العطف بان يكون مع العطف عليه اشارة
لان لو لم يكن كذلك لم يكن مستتباً للضاف لوجوده في معرفة الاستقلال الاول
اجتياحه الى ان في فقال يا رجل وامرأة وامرأة وامرأة او لم تكن في قوله يا رجل
لا تجعل ولا يا امرأة من ذات عرق فكل هذا من الضاف لوجوده على جازي
تتوف بالصدق وان لا يتوف فيقول في الشك يا حسنة يا حسنة يا حسنة يا حسنة
لطفاً لا تقول في العزة يا حسنة يا حسنة يا حسنة يا حسنة يا حسنة يا حسنة
في الموصوف بالجملة او الطرف اليه ان يجوز نحو يا حسنة يا حسنة يا حسنة يا حسنة
المراد من ذلك ان وصف الشيء بالمعروف بعد وصفه بالثبوت فالوجه ان لا يوصف الا بالثبوت
على تقدير ان كان موصوفاً في تلك الصفات الشك في ان لا يوصف الا بالثبوت
كوجوده او لولا تحقق العزة في جملة صفاته لم يمكن ان يوصف بالجملة
او الطرف عند قصد التعريف فصار عازم وصف العزة بالجملة والطرف من ان الجملة و
الطرف لا يكونان الا عند ثبوتها في جملة صفاته عازم ان يوصف بالجملة
ما لا يمكن ان يوصف كبل يكون مفرداً نحو يا حسنة يا حسنة يا حسنة يا حسنة
عند قصد التعريف لجاز ان يحيل الموصوف بالمعروف في معرفة وصفه في معرفة ثبوتها
رجل والطرف في ذلك ان لا يوصف في جملة الموصوف بالجملة او الطرف عند قصد
التعريف فصار عازم ان لا يوصف في باب لا يوصف الا بالجملة ولا يوصف الا بالجملة
المراد من ذلك ان يوصف بالطرف لوجوده في جملة صفاته فصار عازم ان يوصف بالجملة
رئيسان فان قيل لا يمكن ان يوصف بالجملة في جملة صفاته فصار عازم ان يوصف بالجملة
فصار عازم ان يوصف بالجملة في جملة صفاته فصار عازم ان يوصف بالجملة
وقت الاستفاضة فصار عازم ان يوصف بالجملة في جملة صفاته فصار عازم ان يوصف بالجملة
فصار عازم ان يوصف بالجملة في جملة صفاته فصار عازم ان يوصف بالجملة
في الامتناع قال الشيخ الرضا في الامتناع في الامتناع في الامتناع في الامتناع
في الامتناع في الامتناع في الامتناع في الامتناع في الامتناع في الامتناع في الامتناع



متوقفه تصحفة بالاعمال و نصف انساب خبايا يري انك تقول في هذا من
 انما خارب زير و لا يجوز فريت زير فان قلت علم لم يدخل الا في خواصه مع ان
 انساب منقسم الحذف قلت لا في اللفظ ما هو عوض منه كان غير تمام حذف
 فان قلت وكلف حرف عندك عوض من هذا انك قلت انها مكمل عوض وكان
 عوضا انتم لم يوجد في ان ليس بلفظ الحذف علم نزل نزل كل وجه كماله
 المعنى وقد عرفت الجواب عن قوله لم يجر حذفه فيما سبق والجواب عن الرابع بان
 ضمن معنى انه لما ذكر في نحو يا زير والتعجب في نحو يا الله واهي وقال البرد واهي
 ابن جوف ان هذه اللفظ من اداة بدل ليل لا تقاها قوله و دخلت على استغنى
 آه من لاقال جميع الحروف الكارة جازت لقوته فلا اعتبار من هنا قوله و
 اعرب الساري بعد دخول لام الاستغنى مع ان ما كان مينا لا جله قد دخل
 تحقق قوله في خبرها ضعف شبيهة بوجود الحاض مع كون انباء عاونا
 مما لا حاصل مطلقا شيئا عاونا شبيهة ضعف قد دخل لام الكارة يوجه الى العمل
 بخلاف دخول على في الحرف فانه لا يحل مقترنا لان شبيهة مع الفصل قوية بالنسبة اليها
 ومنع الحرف ليس خلاف العمل مطلقا بل هو وجه فالرفع كالارادة من وجه
 لا بد من زيادة قوة كاللام والاضافة قوله واجب بان قيل مثل عبد الله مع
 نيمة القاعدية يعني اسير المراد من ماسوي المفعول المعروفة والفتحات جميع بالنسبة اليها
 ماسوي الخاص وهو الضمان والاضافة له والفتحة بحال المثال من نيمة القاعدية
 ولا يخفى عليك ان هذا الجواب مع كونه مطلقا اذا اشكال انما يورد لا يحتاج القاعدية
 وبعد تمامها فحمل المثال من نيمة باللفظ نفس ليس جوازا مع كمال اللفظ اخذت الاول
 قوله فلم اصل النسخ ذكرها و انما في قوله وكيف يصدق قوله فيما بعد وجب
 سواها بل عن الثاني وسهله ان يقال لا تقايل مقصد كماله في المثال
 لا عن كليهما بل انما في اللفظ على انه جازي فيهما قوله و انهم الاستغنى آه
 جواب عن قول الغير قولهم ان هذه اللفظ استغنى عنها لا تصحفة ولا جازي

١

[illegible]

نصب في وقت بدو تقييد في نصيب لا يقيّد نصيب غيره وليس راجعاً إلى كون
والنصيب في نصيب واحد ليس هو وان كان من جهة لان توالي النصارى
المعرب لا يقيّد نصيباً لغيره ولا يقيّد نصيباً لغيره ولا يقيّد نصيباً لغيره
فقد على الحال ظهوره في باب التقييد وجه التقييد هو ان النصارى اذا كان نصيباً
تكون مائة فقط لا يقيّد نصيباً لغيره ولا يقيّد نصيباً لغيره ولا يقيّد نصيباً لغيره
باعتبار ما في نصيبه من نصيب غيره وان كان قد يجوز في التقييد ما لا يجوز في التقييد
هذا ما ذكره في هذا المقام على البدل فلما ذكره الشيخ الغرض في بحث البدل في المقام
بديل من في التقييد حتى يتبين الى التقييد كما لا يخفى الوصف ولم يعم غرضه التقييد
كما فهم ذلك في التقييد جاز التقييد جازاً بغيره مستقلاً وما كان في التقييد الاول
جاز ان يقيّد نصيباً لغيره في الاول نحو ما ذكره في التقييد جازاً بغيره مستقلاً وما كان في التقييد الاول
غلام بغيره مستقلاً في الاول نحو ما ذكره في التقييد جازاً بغيره مستقلاً وما كان في التقييد الاول
الغير يكونان بالبين للفظ النصارى فيكونان منصوبان لغيره مستقلاً وما كان في التقييد الاول
فقد ان ما قبل توالي النصارى لا يقيّد نصيباً لغيره ولا يقيّد نصيباً لغيره ولا يقيّد نصيباً لغيره
ليس على ما ينبغي فيدخل فيه المضاف او متعلق بقوله النصارى
جوزنا المفرد اعم مما توقف دخول المضاف بالاضافة النقطه في المفرد
على التعميم فلهذا توقف دخول التقييد المضاف في المفرد على التعميم
ليس بصفات فلا حاجة في دخوله فيه الى التعميم فلهذا توقف دخول التقييد المضاف في المفرد على التعميم
الحقيقي بالذي لا يكون مضافاً مضافاً وتعلقاً بصفات اخرى ذلك لان
الذي هو شبه بالصفات ليس بغير حقيقة والحكم الاتي جاز فيه بغيره مستقلاً وما كان في التقييد الاول
حكماً فتوقف على التعميم وبالكلمة ان كان تفسير المفرد الحقيقي بما في التقييد
صحيح حمل التقييد بالصفات متوقفاً على التعميم والافعال مترتبة هو عدم صحة التفسير قوله
ولما لم يجر الحكم الاتي جاز فيه بغيره مستقلاً في التقييد الاول وما كان في التقييد الاول
لم يقيّد بعض لم يقيّد بعض بغيره مستقلاً في التقييد الاول وما كان في التقييد الاول

التي هي التخييل بل التقييد فتكون في التوليع كلها قد اكمل فذلك الشيخ الرضي قال في
هذا البحث وارجاز سبويه يازيد وعلوا على الموضوع فبين ما ياشبهه حرف التثنية
بين ما هو في حكم التثنية وفيما لا ياشبهه فيمنع نحو يازيد وعلو ويا ربي حلا على ما نقط
وقال في بحث جازي يازيد بشر وشيرا موريا بالوجهين على ما ذكرت قوله النظم او المقتدر
لم يقل في التوليع لان الكلام في التثنية لا يكون في التثنية بل في التثنية في موضع التثنية
على النظم في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
بالبيان في التوليع التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
التي مطلقا لا يكون في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
المعبر عن التوليع التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
على ما هو في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
قوله لا يخلو في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
وقوله التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
جيتن جيتن التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
تثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
او منسوب في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
وبهذا ينبغي ما قيل في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
والنظم في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
التي يثبت في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
قال الشيخ الرضي في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية

التاكيد والثاني فيما نحن فيه انضال التاكيد وان حقت الثبات في زمانه في الرجل بالرجل
 الثاني انضال التاكيد في كل ما هو موجود او لم يكن بحاصل المعنى الوصف كان في قوله
 باننا صبيحا وقتة قوله اي اذا زينا زينا واول ما في النظم يقتضي اخرج يا ايها الرجل
 على وجوده في العرف بل قد علم ان وجوده هو يا ايها الرجل في قوله قبل شاكيد به ليس
 الرجل مخصوص لا يتطوع على مطلق نداء العرف باللام قوله واما قوله في قوله قال السهلي
 يشير الى ان العرب لم يحل له اولا انه لا يكل على غيره في قوله اخرج يا ايها الرجل
 نظرا في الاول فذلك انضال التاكيد اليه انما هو في قوله من الامور مع كونها متعادلا
 ملاصقة اليه المصدر والثاني فانه كان في كلامه سبورا على كل ما هو موجود
 اليه اسم الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة والمصدر وان جاء في النظم بالاسم فذلك
 ذلك فهو غير عام كما ان كل ما في النظم على جواز اللفظ على كل اسم ان في قوله اخرج
 فخلق وعرفه ان يتركب ان يتركب مني عروجه المصدر عطف على الجاء مني
 مع اسمه وعرفه ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم هذا كلامه وانما في قوله واما في
 الى قوله فكله في كل الى اخره وانما في قوله فكله بل مركبة على ان المراد بالانضال فيجاء
 وان سبورا داخل فيه فقولنا ان يتركب ليس على ما ينبغي واما في النظم السهلي
 غير من جواز اللفظ على كل اسم ان بيان التوضيح في سبورا مدحوة والتي عليها
 توابع عرب واحد كجاء ان يتركب قائم وعرفه في ذلك ما في العرب انضال التاكيد
 المتبع في ما يقارن تقديره اخرج يا ايها الرجل في سبورا واحد وقال بعض افاضل
 فيه تامل ان كل التادى المجرور للتيق في اعراب النظم مع كونه عربيا باقيا في
 الاعراب ولا ثم ان صفة الهم عرب واحد كفت وانه تادى مني في كل ما هو موجود
 لا محالة واجاب الشيخ بتقدير فقط التادى حيث قال لانها توابع تادى عرب
 فلو قروا توابع تادى عرب لا تتبع في اعراب النظم لانها غير تام ما لم يبين حيث
 بعض فضل الهند حيث قال فان قلت لم لا يجوز انضال في قوله تادى التادى
 باللام مع ان كل انضال على المفعولية لا على فعل التوابع على الملوك في قوله

فتذهب من قسرة وعلى هذا فلا يجوز حذف زيد ورواها قال ابن جني لا يجوز
 يجوز حذف زيد والياء كما يجوز حذف الهاء في اوصاف الذكوة بغير الكلام من حيث الية
 الاخرى كجوز الحذف في الناصب بل لا يزال الادعوى ان ادعى حذف
 باله وقد حذف باله في موضع من ايمان في اخر الله فقال اللهم اخر ما تريد كما لا يجوز
 وقال لا تقرأ اصله باله هنا بخلاف قال القاضي في تفسير قوله تعالى اللهم ما
 لك تخفف بحذف حرف الهمزة وتعلقا بفعل ونحوه اي حذف
 همزة الفعل على ما هو النظم المتبادر وهمزة انما همزة اي بحذف همزة الفعل
 على ما هو النظم المتبادر وهمزة انما همزة قطعية لانه فلا فعل لانه ليس له
 اسم يام الهمزة وصل حتى يقطع للوج لا تخفيف فانزوع ما قبل والنظم
 ترك وروى ونحوه لان الهمزة سقطت في الوجود لا تخفيف وحمل
 بالحذف على الحذف من التاكيد من الكتاب بعد ما قال الشيخ رضي
 ما ذهب اليه القائل ليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤم بغير
 الثاني في تأكيد نطق والتاكيد فغنى في اللاحق حكم الاول وهو كونه
 اولى به كانت او نافية فلما ان الاول محذوف التثنية لانه قد نكح
 الثاني مع انه ليس بمضاف من اللاحق الشئ الذي فيها من اللاحق الى ما قبل
 ولم ينون لعدم انفراده بكونه علما مؤثرا بتأويل القليلة او كونه علما
 في التثنية فغنى عدم انفراده فلم يثبت بسبب واحد وهو العلوية كما هو
 الكوفيين هذا يمكن ان يقال او لا يجب ان التثنية حذف من اللاحق
 الكو كونه لا ممتدة النجاة وحمل الاسم باقيا على اصله بدون ما اريد ان يضاف
 او منسوب بوجه من اللاحق ونحوه كونه الاسم على حذف اللاحق قوله
 فاصل بين الضام والاضاف ليس بمتكسر لقار الثاني في اللاحق
 الية في التثنية محو من اللاحق والاضاف والاضاف الية في اللاحق
 مع انه لا يجوز الفصل بين الضام والاضاف الية في اللاحق

الغرض من ذلك بانظرت فاعلم انه لا بد من نقطة ومركبة بل قد يكونان
 هو الاول فاعلم انه لا بد من تلك النقطة والى انك تقول ان من زيد اقل من
 من اقل من زيد ان كانا باطنين في الكلام الشيخ الرضي ولم يبدل من الصفات
 الا في الترتيب كالميل في قوله تعالى كلامه في بيان ان الترتيب الذي هو على الخريف
 موجود بعد تلك الصفات اعني على انظر الى اني اضيف اليه ثم اثنائي
 فبان ان الصفات السداسية لم يثبت اتي كلامه في العلم ان الاول والثاني
 من الصفات لا يثبتان ككل واحد من هاتين وان حذف الصفات اليه
 عند الترتيب ليس يلزم بناء الصفات على الرغم ولا يبدل الترتيب والاول
 اضافة اخرى عليها او كسورة لانه لا ياتي اى الترتيب فيكون
 فانه مركب من كرتين فلهذا قيل انهما لا يثبتان ككلاهما بل يثبتان
 وانما يثبتان ككلاهما اى في ضرورة الترتيب فيكون قوله ضرورة
 مقصود به وعلمه قوله واقع فان قلت لا يتعدى على واقع وفرة وكيف
 حذف الكلام قلت هو ما دل اى حكم هو قوله الترتيب ضرورة ولكن
 جدير ان لا يبعد لانه خلاف ما فيه السباق ليس آخره
 المساوي نظري الى المعنى العملي ان كان مركب الاضافي ان لم يكن حقا والاضافة
 تتم بالصفات وانه في الاول يترتبة الاضافة فان قلت كيف الترتيب في
 كون المركب للضافي على اذ لا يعلم مع ان العملية شرط الترتيب قلت نعم
 كون المساوي مضافا ولا مستغنا واولا جلة شرطه من شرطه وكونه على شرط
 وهو ليس يلزم ان يرى احد شرطى الشي في الشرط الاخر والاضافة وهو في نفسه
 هناك ان لا يكون المساوي مضافا بشرط الترتيب وكونه على شرطه لا يلزم ان يكون
 المنق على اعم من ذلك فيقول الشرط الى ان المعنى بقوله ان المساوي في
 كلام زيد ان الكلام المخصوص وهو لا يتفادى بدون زيد فلا اعتبار عليه ولا الاضافي
 عليه بانما هو المضاف والمضاف الى الشرط الا العملية في الترتيب فليس هو

[illegible]

عبارة التقابل بين الشيء والشيء عليه وسلم كذا في ذلك فاما ان كان في نفسه من غير
بالعبادة لا يفيد ثبوت ولا استحالة الياس في التصور عليه فحاصل ما كان كافي فلو كان ما كان
انه تخصيص زعم بالتصميم الا انه ما كان الياس في نفسه انما هو في نفسه انما هو في نفسه
عليه ما هو الاستحالة العرفية السام الا انما هو الاستحالة العرفية في نفسه في نفسه
يوصلت جملة منفردا بغير ذلك في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
يولم ان هو لا يتنازع حكم كذا في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
او منفردا في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
الشيء في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
فلا اختصاص بالخصوص ان يستعمل او حال لما كان على التصور عليه في نفسه في نفسه
مستلخص انما هو في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
التصور اعني انما هو كقولك في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
فخصيص شيء في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
خصت فلا تبالذكري ويحصل بالعبادة والخص في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
الشريف قدس سره في حواشي السطور على قول العلامة في طريق قوله خصت فلا تبالذكري
بالذكري في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
ان اقل في قوله في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
التي في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
قال الرجل في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
ليس في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
قدس سره جعل النفس فيه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
الا قبس كذا قال في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
المشهور على كذا في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
على كذا في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه

رجاء على وقد ضرب المصنف عليه واشتهر وضايف المذهب الذي كان منزهة شهوره والى
 قبل النسخة او بحرف النسخة ليس كاتصال الصفات اليه وانما اجاز الفصل بالوصفي
 بين الصفات والموصوف فتوالت كما وانما قسموا فكلون يعلم ان ذلك فاعلم ان الصفات
 كاتصال الصفات اليه فانما لا يجوز الفصل بينهما بالوصفي وقيل لا يجوز الفصل
 بينهما الا بالظرف ضرورة وفيما لا اعيان هذه القاعدة في قراءة ابن علي في قوله تعالى
 وقيل اولادهم شركائهم نصب اولادهم وقرش كائهم وفي غير السبع التواترة الثمانية التواتر
 من ابن علي صلواتهم على محمد في قوله الفصل بينهما بمفعول المضاف والضم التواتر في قوله تعالى
 شئت الفصل في كلام العرب اذا قرآن وادخل على السبب كلام العرب فلو ثبت
 في كلام العرب ذلك الفصل لما ورد في قوله تعالى شئت ان تكون القاعة تضاف اليه
 في كلام العرب والضم تلك القاعدة ليس تنطبق عليها جميع النواة فكيف ثبت في اللغة
 تلك القاعدة المتخالف فيها التواتر الى ان لا تندفد فاقبل قوله ابن علي في قوله
 اولادهم شركائهم وادخل على الشفقة ليس اجوابيا شرح الاضحية زعم كثير من النحويين انه
 لا فصل بين المضاف والمضاف اليه في الشرط والحق وان ما يكل الفصل سبعها
 ثلث حائرة في اللغة احدها ان يكون المضاف مصدر او المضاف اليه فاعلم و
 الفصل اما مفعول والمخوف ان لا يشترط ان يكون المضاف مفعولا والمضاف اليه
 مفعولا الاول والمفعول مخوف الثاني لقوله بعضهم فلا تحبين اليه تحلف
 ربه او تركت كقوله عليه الصلاة بل انتم تاكلون في حاجي انشاء ان يكون الفصل
 قسم كقولك هذا عظام والله زبور والاربع الباقية تختص بالشواهد الفصل
 بالاجنبي ويحيى به مفعول غير المضاف فاعلم كان او مفعولا او ظرفا انشائية الفصل
 ليعمل المضاف انشائية الفصل بنعت المضاف الاربعة الفصل بالانكسار
 من تلك في التسهيل وان كان المضاف مصدر طاز ان المضاف لكانا وشرا
 الى انما لا ينفصل لا ينفصل لقيام قرينة والتمسك بالمدحوف وفيها
 سواء تعرفت بانسداد نحو يا رجل اولم تعرف مثل يا رجلا كذا

[illegible]

اولا في ان لا يكون فيها جمل قد مضى قبل ان ينفذ بقوله ثم بعد ان ينفذ بقوله
او جمل المذكور مضى قبل ان ينفذ بقوله او شبهه مضى اخر على ما هو في قوله الجري و
الكون في دس فسادا بالحقبة وانه خلاف من سلكا من سلكا في قوله وانه في قوله
صفحة لكل منها عاين ان لا يكون في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
ولم ذلك الفعل او شبهه يمكن ان يكون انما الى فاعله واحد لا بد من ذلك في
فاعله كل من الادرين وانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
يؤيد قول الشافعي في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
اشبه قول الشافعي في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
والساج في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
وتخرج جمل الاستعمال في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
وتعلق غيره والتعلق يكون في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
اخرت غلامه ومنه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
لكن في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
وزيد اخرجت في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
عزاد ورجلا غيره في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
ومما يلحقه الخلق ان يكون في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
مفردا فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
انتقاه وانتخاب متعلقه فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
وررت من تلكه والغير في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
احتران فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
كم ومرت في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
وزيد بل في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله
ليس يجوز الاستعمال بالغير في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله فانه في قوله

ما يوجد فيها قبله وفيها ليس بموجود لا استقلال بالضمير ما في الفعل على توطئة
 ان يكون على ما يوجد فيها قبله لطل صدرته او توسط الحرف الصدري حيث
 لا يكون بموجود في ذلك لا استقلال لنفسه لا لغيره من كل النسيب ما هو لا استقلال
 لا في كل آخر فانما في ذلك لا استقلال الذي ليس بالماضي على الهمزة وحيث لا نصب
 وعلى العمل المقدس بسبب من لا استقلال فانما في ذلك لا استقلال ان يقع اعتبار
 على العمل المقدس في قبل قوله بموجود في ذلك لا استقلال عليه لظلال في ذلك لا يعنى
 على زيدا في قوله مثلا لان على العامل المقدس زيدا على اللفظ من على حريت
 المذكور على تقدير رفع الاستقلال بالضمير ليس بشي في قوله او ما سببه قال الشيخ
 الرضوي ليس قوله او ما سببه في اكثر النسخ وان لم انه ملحق ولم يكن في الاصل في
 المقام لم يتوضه لها في الشرح والحق انه لا بد منها والافرح نحو زيدا امرت بولم
 نحو زيدا امرت غلامه لانه لا بد منها من مناسب حتى يغيب زيدا لان السليط يتر
 فيه صورة المعنى وكونه ملحقا حريته على زيد في هذه المواضع لشبهه بكن لا يعنى المعنى
 لانك لم يقصد انك حريته زيدا انفسه بل قصدت اياها الى انت لغيره عليه
 ثم كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان السليط هو ان يكون عينه او لا في ذلك
 من ان يكون السليط بعينه العقل وحمل اللفظ على التماسه واجب مطلقا
 في التعريف كونه على عليه واجبا بالطريق الاول فان لم لا بد من ذكره فان قلت
 ذكر قوله او ما سببه لانه يخرج الشك عن التعريف فيكون السليط على التماسه
 يخرج بقوله مستقل عنه ضميره مع انه ليس كذلك لانه ان يكون العقل او ضميره
 مستغنى في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغ من العمل فهو ليس بذلك لا استقلال لا
 بسببه اخرى فيخرج نحو زيدا امرت غلامه من حريته من العمل في زيدا
 ليس بموجود لا استقلال في المتعلق بل بسبب ايراد المعنى في كل شي مملوء في اللفظ
 فلا كسر في السليط في المعنى في ذلك لا كسر في حريته عليه وخرج كل شي مملوء في اللفظ
 المعنى على تقدير السليط في كل شي مملوء في اللفظ ويا لجله ان معنى قوله مستقل

عنه بغيره ولو متعلقان بالفعل انما لم يخل في الكلام التقديم بسبب الاستعمال بانفصاله عن
و لو لم يتصل بعلل فيه فاللغ هو الاستعمال لا سبب آخر ثم المراد بالسبب المعنى هو التعليل
واللام من المعطى الياء والمعنوي واللام في نحو زيد اخبرت غلامه وعمر اخبره
نحو ما فيه اللاحق السبب المعنوي لا يتم الا استعمال بالمعنى فقط من البابين ثم عدوا
منه فلا بد ان لا يكلف فيه من لفظ وظل الدلالة و ظل اللفظ كل شئ فعله في انز
والله ربه بقوله لو سطر عليه سطر مرص المعنى خرج كل شئ فعله و هو يوقى اخذ اللاحق
و كنهم ما يصح فيه المعنى بتقدير للناسب والدليل على ان المعنى متغير في التسلط
قوله او مناسبه ولا يخرج المعنى بقول الله قدس سره لو سطر يجرى في الاستعمال هو لو
مناسبة لا توجب حيلولة لان المعنى تقدير المناسب في زيد اخبرت غلامه والاستعمال هو
بهذا لانه ان ما قبل قوله لا سبب آخر عليه انه يلزم استدراك قوله لو سطر عليه لانه
اورد في زيادة التوضيح و كمال كنهه ليس على ما ينبغي اي ما يناسب اي فعل يتك
الفعل المذكور والترادف اي مناسب كونه مراد فالفعل المذكور في زيد اخبرت غلامه
الزيد و هو جاز في جازت و ادت في ادت سواء الفعل مراد منه خبره الفعل جاز
الفعل بغيرية الترادف وان كان ثبوتها يقال للفعل مع خبره المتصل فعل
كما صرح به العلامة في كتابه في بحث الاسماء الثلاثة من الطول فلهذا لم يفت
الله قدس سره اي ما يناسب ما مترادف كما قبل فيه مسأله لان الترادف في المعنى
المفردات ثم لم يزل اسما لها في قول الله قدس سره فان تربت بعد نوبت كنهه
مرادف محازت و لما قيل فان جازت مناسبه تربت بعد تقديره بالياء و مرادف لها
لا المجموع مررت بالياء كذا يجر لان مرادف هو معنى جازت لانه لو اسطر و كذا فلهذا
ما قيل ان فيه مسأله فان الترادف في المفردات فليس يجوز ان كان من جملة
قائل او القوم اي فلهذا يناسب الفعل المذكور سبب كونه لا ركا في الفعل
كانت في زيد اخبرت غلامه فان امانته زيد لانم القرب باعتبار وقوعه على حقه
فان ضرب الغلام تبين امانته الى كنهات زيد اخبرت بعد وفاءه تبين امانته

كما ان هذه هي الغاية من هذا الكتاب من حيث هو مقتضى هذا التسمي اقام دعائها في البيت
 بغير يد اي لا يترك كيف يحل في الدوم وادق في التقدي وكيف يقال ان هذا ما لا يلبس له حجة
 وقاعدة لا يجوز غير الدوم ولو كان يجوز فليكن الجار والمجرور بالتحليل بحجة متينة بما لا
 اللام الدوم ان يحل في البيت على زيد وادق ما قلت زيدا وادق بطلان الدوم منه وبالحال اقول
 بالتحليل منهم الضمين يكون احدهما اولاً والآخر متبوعاً بمتكامل فكل فان الاول
 فيه غرر فيكون قوله ان يقال فان الاول فعل فيه غرر زيدا او لا يفهم انما الى به الحجة
 لرفع ارجاءها بالناحية من حذف لا اشكال في ذلك كما في الحشر ثم حذف او لا فائدة في ذلك
 من في سلطان ارجاءها على شريطة التفسير قال ان لا يكون في البيت في الحاشية
 اي في موارق بل في بابي لا يتصور ان من قبيل الاضمار على شريطة التفسير ولا يمكن
 منه في الواقع المتصور من هذا التفسير ان لا يخلع ما قبله ان او اوجب الرفع في البيت
 كيف يمكن ذلك الموضع من سلطان الاضمار على شريطة التفسير فيصير رفعه بالادب
 اقتصار عليه بان الجوز مع لا موجب وهذا الم يحل من قبيل وجوب الرفع
 عند عدم قرينة ظاهرة التفسير من الوجوه ان الرفع في هذا عند اشتداد قرينة الحب
 ولانه لا يرد استقامات القرينة المحذرة لا يمكن الرفع في هذا بل وجب الرفع
 لا يتصور استقامات المحذرة ضرورة اقتدار الرفع في هذا وان الرفع في هذا عند
 استقامات القرينة المرجحة فوجب ان لا يرد ان الرفع في هذا يجوز حصول الرفع في
 المرجحة فوجب ان لا يرد ان الرفع في هذا يجوز حصول الرفع في هذا
 وجوز اقوى وقوله في الرفع في سورة استواء الرفع والتعب ليست في
 المرجحة فوجب في القرينة المرجحة موجزة والتحق وصف الترجيح لوجود المعاني
 السكوني او الرفع ليس في سورة الاستواء في اشتداد قرينة الحب بل في هذا في
 المرجحة او المراد بالقرينة المرجحة ما ليس به متكامل قرينة ترجيح الحب في
 استوائ الرفع وقرينة ترجيح اختياره وبما ذكرنا من ان ما قبله في هذا الشكل في هذا
 الحب ما هو كمنه فانه لم يوجد فيه قرينة ترجيح الحب في هذا في هذا الرفع

لا يرد في هذا
 لا يرد في هذا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

انما قال خوف العيس بل ان التباس انما يكون اذا كان المقدر ضعف الاصل غير المقدر
 الاصل فتوزن الوجهين بخوت المقدر اذا التزم سبق الى ما هو الاصل ولما اذا كان
 المقدر هو الاصل وغير المقدر خلاف الاصل كما في ما نحن فيه فبعد العيس وان لم سبق
 الى ما هو الاصل واللفظ اذا دار بين كونها فراء وتغافل كل على الجواب الى ما فيه من
 الغاية التامة فتوزن الوجهين انها لا تقوت المقدر وذلك كما ان النصب كما لا يخفى
 لان التوزن من عدم العيس لا يجب لعدم ضرورة كذا في التوزن عن العيس فانه لا يجب
 الاشتباه بالمقدر في غير اشتباه ما قويا وجوزا الوجهين انما يكون اذا كان الوجهين متساويين
 لا ترجح لاحدهما على الاخر بغير ظن ان ما قيل ان التباس انما يكون عند تساوي
 وزنه واجب وخوف العيس عند رجحان البعض هو فرقنا العيس على ما ينبغي لا عند
 تساوي الاحتمالات انما يكون جوازا الوجهين التباس على ما عرفت لا يتم من ان
 لا يكون نحو اولكم زيد فيل جوازا الوجهين تساوي الاحتمالين فيل من قبيل التباس
 الا انهم باطل فالله فيهم تسليم ان هذا التباين قد قرر صور جوازا الوجهين والتباس
 على نحو ما ذكرنا وانهم قوله وخوف العيس عند رجحان البعض على الاول لا يس على ما ينبغي
 بل يجب ان يتبين ان كان الراجح هو المقدر والا فلا فكل في صورة التباس هو المقدر
 المذكور في معنى ان اللفظ اذا دار في اخره المقدر نهالة اذا ترك اسم مفعول وذكر له
 شيء يحتمل الخيرة والوصف فاحتمل على الجواب الى ان في غير الكلام تاكيدا على ان
 كل خلاف ما اذا ظل على الصفة فان الكلام في غير تام اذا لم يردون الجواب في
 الى ان المقدر لا يفرق على كل على وجه لا يتحقق فيه الا الجواب الى ان كل على وجه لا يتحقق فيه الى الجواب
 على انها لا يرد على ان يرجح كونه مقدر رجحان كون قوله بقدره على كونه متعلقا بغيره
 بقيد فائدة تامة على لانه كلما زود قيد المستبعد يكون الحكم عليه اقيد فانه ينبغي ان
 يذكر العيس في مواقع وجوب النصب بل لا بد من الاول فكل من كل شيء اذا
 جعل منه كونه متعلقا بغيره غير الكلام كما لو كان معنى رجحان كون قوله بقدره على
 كونه متعلقا بغيره حتى ترجح الصفة وقوله لا يرد بقيد فائدة تامة قد عرفت معاً

ان الكل على وجهي الكلام به ثلثا اولي من الكل على وجهي الكلام به ناقصا فلا ينافي
 ذكره والاعدام وجودا الثاني فغنى من السمان والاعدام حدودا ثالث فلا يرد اليه
 موضع وجوب انصب ان يكون متساويا لوجوب انصب ان يكون متساويا لوجوب
 انصب ان يمس رفع وليس ليس واما ذكرنا فغير ان ما قبل ان قلت على تقدير
 يتحقق العيس فكيف يتحقق انصب لان التماسه في الوجود انما هو في الوجود انما هو في الوجود
 الاتباس في ظهور العقم ليس في العقم قابل وكذا ما قبل اي هذا ان يقال من
 العيس والتصور فكذا في العيس العقم بالصفة في انصب بصفات ما اذا كان ليس
 مقصورا فيهم فكذا التصور باجهادهم فيرفع وجوبهم في انصب انصب ليس بوجوب
 ان كان في وجهي بل ليس في معنى وقيل انما قال وعذرت العيس دون عذرت العيس
 لان الرفع لا يتلزم العيس بل خوف العيس لانه يمكن رفع العيس بقرينة ثم انصب
 راجح ان فيه غنى من الكلف القرينة وفيه كفاية لانه يجب عدم تحقق العيس
 في موضع رفع العيس بقرينة يلحق في كل موضع لانه اي بين في وجهي فغير
 مفردا بوصف انصير فانه لو كان بعضا لاشية الوجوده فوسم ان السع على
 الخلق بوجوه التي على تقدير الصفة العقم على ما عليه السع الزم لانه ليس متعين
 الادارة في اذية اكثر من بل بوجوه على الوجود العقم على ما هو عرفت وان قال
 فيه جازي بمعنى السع في انما قولنا ان اذا اذناه ان نقول انه كمن فيكون وبمعنى
 الوجود العقم بوجوه فاضا في قبل وانك شيئا فيضم التمثيل باقية لا محالة
 مع اذا ذكرى اليفر قرينة في موضوعها الوجود غير مفقود عنها اذا انما
 هو الجار والمجور اي ليس بين الكبرى والعلويات عليه فضلا عما هو ليس من
 معمول في العلويات عليها فان انصير المستر في تمام على تقدير كون الخرسا
 فقط دون انصير في تمام خرسا الكبرى وخرسا جزوا فلا يكون انصير على
 ذلك التقدير فضلا لوجوب القرب والبعد على ان القول بانما هو مجرد الفصل
 الى التبدل كوجوب لانا لانه ان التبدل يكون شيئا لا يستدعي الاستدلال في الوجود

[illegible]

[illegible]

اوله عبادكم باقية تولى على حصة الجمل علف على هذا وقد تبيّن في المثال
الهندى جوداً عاماً لا يفرق بين من لا يملك حصة على قوله من لم يملك حصة على قوله
في الاول مضاعف اى من لم يملك حصة على قوله من لم يملك حصة على قوله من لم يملك حصة
فقد جعل اللفظ الربيعاً من موصوب على كذا فى بعض النسخ لكونه على حصة الجمل ليس بموصوب او
سبباً من حيث المعنى فيبقى ان يسهل المثال المذكور قبل كذا فى قوله كذا من لم يملك حصة
تتضمن جوداً عاماً لا يفرق بين من لا يملك حصة على قوله من لم يملك حصة على قوله من لم يملك حصة
انما شئ ليكن من الاول والاثبات لثباته على السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
او قوله على قوله من الاول والاثبات لثباته على السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
عن النسخ من قوله على قوله من الاول والاثبات لثباته على السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
يقيم فعلى كل وجه فلفظ نهى لانه لا يفرق بين من لم يملك حصة على قوله على قوله من لم يملك حصة
الاخرى السبب من قوله على قوله من الاول والاثبات لثباته على السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
موجوداً فى اللفظ لكنه موجود فى المعنى اذ الظاهر ان مقام الاخرى مكنته فافهم موجوداً
لاستقراره فى المعنى فوضع الظاهر من غير حصة من كون واخرى فى المعنى وقسم من الاخرى
انتهى حصة فهاهنا من قوله على قوله من الاول والاثبات لثباته على السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
ففى هذا التمام اطلاقه على تقدير ان اثباته لا يفرق بين من لم يملك حصة على قوله على قوله من لم يملك حصة
على شئ الا انه كذا بالاثبات والتقابل فى العطف الا ان قيل فهاهنا من الاول
والاخرى من قوله على قوله من الاول والاثبات لثباته على السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
والاخرى من قوله على قوله من الاول والاثبات لثباته على السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
لكنه من قوله على قوله من الاول والاثبات لثباته على السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
الاخرى من قوله على قوله من الاول والاثبات لثباته على السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
الحذف من المثال قوله لا يقال بالوقت زيد انما السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
لازم فيكون من قوله على قوله من الاول والاثبات لثباته على السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة
بالحذف من الاول والاثبات بالوقت زيد انما السبب من قوله على قوله من لم يملك حصة

[illegible]

[illegible][illegible]

لا يوجب الاحتراز خروج ما خرج بالثبوت بغير الحجة والقياس في التقرينات لا يلزم ان يكون
 احترازية بل يجوز ان يكون كمنفك الماهية من التفرقات لا يلزم ان يكون
 احترازية بل يجوز ان يكون كمنفك الماهية من التفرقات لا يلزم ان يكون
 التفرقات والتفرقات ما يخرج به الاحتراز عن جميع المحترزات كمنفك الماهية من التفرقات
 التفرقات ما يخرج به الاحتراز عن جميع المحترزات كمنفك الماهية من التفرقات
 وما حصل ما ذكره انه لا يثبت على هذا اخرج الاحتراز الى الحجة ويجعل قوله فكله كمنفك الماهية
 الاحتراز في هذا القدر هو مجرد على تقدير يكون ما نحن فيه من قبيل انما وانما نحن
 المتقدم فانما يثبت على التحقيق ان قيد الحجة توفيقه قوله فكله كمنفك الماهية من التفرقات
 انما هو التفرقات من التقدم وهذا لا يعاب ولا انما هو التقدم من التفرقات ان كان
 غير مناسب لما ذكره قدس سره الا انه اذا ما كان من تحقيق المقام في بيان
 وهو الاحتراز في الماهية في التفرقات فلا بأس بان يذكر ما يحصل
 الاحتراز عن جميع المحترزات في المورد التحقيق او لا يثبت كمال الحق انما هو
 في التفرقات في تعريف كمال الحق في وجوده ولا ضرورة فائقة بوجوده قال
 المولى الحسن في حاشيته ذكر الحق تحقيق ما به كمال حال فانها جنت بها ومن
 تنفذ فائقة في اخراج الذات ليلزم التفرقات كمنفك الماهية من التفرقات ولا
 معدومة تبارك على ان الامور الفائقة بنفسها تنفذ فائقة في كمال كمال
 الامور معدومة وفوقها كمال بوجوده لان القيام به محقق في معنى كمال
 وان كان كماله معدوم خارجة بقوله لا معدومة كلاما وما ذكرنا وما ذكرنا
 ان ما يثبت الاحتراز في غير المورد واجب وهو التفرقات ولا يجوز ولا يجوز
 منه لا يقيد الحجة بقيد الحجة ضروري والضرورة ليقيد الحجة بقيد الحجة
 بالقياس الى عالم يخرج القيود المذكورة وانما بالنسبة الى ما يثبت كمال التفرقات
 لا يلزم اولا ضرورة في جملته كماله بالنسبة الى ما يخرج جملته المذكورة
 وكذا ما قيل قد يقصد بغيره من الاحتراز في شيء ولم يقصد به الاحتراز

به الاختصاص من جميع المحترزات قيد الوجود لتحقيق ذلك كما قال الحق فنحن
 في الاستدلال في تعريف الحال لا في تقديره بوجوده ولا معدومته فإنته بوجوده قال الحق
 الحسن في حاشيته ذكر اللفظة تحقيق ما به الحال فانها جنس لها وليس بمفرد
 فانها في الخارج التدرجات لغير الاستدلال بالخروجها لوجودها لا معدومته ولا معدومته
 على ان الاسم القائمه بنفسها لا تتغير بتغيرها فغير ما فلا يكون الوجود أو
 وقوله قائمه بوجوده في القيام به معبر في مفهوم الحال وان كان صفة المعدم خارجة
 بقوله لا معدومته في الكلام في ما ذكرنا لانه لا يمكن الا اعتباره في غير الحدود ويجب
 وهو انشال المذكور به يحصل الاختصاص في اللفظية لانه في الحقيقة مفرد في
 والضرورة لانه لا يمكن ان يكون في غير ما في العالم كونه في الحقيقة
 المذكورة وما بالنسبة اليه فيحصل كالمعدم التزام ما يلزم انه مفرد في جملته
 بالنسبة الى ما في غير اللفظية المذكورة هكذا في كل قيد فيصير في الاختصاص
 شئ ولم يقصد به الاختصاص بما في غير اللفظية الصريح في غير ما ذكرنا في حدس
 قائل ان كان المكان لما كان غير ما كان ذكرنا الصريح ان مرجع الى
 الظروف على ما نعلم انه قد جردا عما الى المكان الا انه لا يمكن ان يكون في
 في الجائز في اللفظية انما هي ليس كذلك فقل البعض ان اللفظية الجائز الى
 الصفات اليدوية كانت الاضافية بياتية لم تخرج الجائز الواقعة في اللفظية
 عابدين وقال البعض بل اول الظروف بالمكان لانه بين المكان
 والمكان لا جنس يقع على التعليل واكثر فاستوجب ان المذكور ان قوبله
 كلام الشرح في كلام المتن وفي كلام المتن وان كان يمكن التذكير بوجوه
 الجائز ان كلام الشرح لا يمكنه فلا لا قال يرجع الضمير الى المكان في اقل
 قوله وظروف المكان ان كان ذكر الضمير وان كان المرجع جها لربها
 على ان الضمير اذ بين المرجع والجاء فلا على علته لانه في قوله لفرجات
 هو ما اشتمل فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير يرجع الى ظروف المكان

ان كان ذكر الغير بان كان المصحح عبارة عن اسم المكان الغير فادار بين المصحح والذكر
 رعاية المصحح في قول المرفوعات هو ما مثل هذا جاز الى ان قيل ان المصحح راجع الى قول المصحح
 يتكلم به بالمكان والمكان اسم جنس يقع على العقيل والذكر وان المصحح راجع الى الغير
 ان كان راجعا الى المكان فلا بد ان يكون غير القيد وان لا حاجة الى ان يقال في جواب
 ان كان راجعا الى المكان فلا حاجة الى ان يقال في جواب ان كان راجعا الى المكان
 من وجه على ان تلك القاعدة المذكورة انما يكون اذا كان تذكيرا لجزء او ثمانية بحسب اللفظ
 فقد كان تذكيرا لغير او ثمانية لغيرا عليه والذليل عليه قولهم المصحح راجع الى الغير
 فترجى ان يكون قاطبا لفظا ما كان وضع بلفظ الذكر ويؤيد ذلك مع الوجود الموضوع على
 لفظ الذكر واللوثة فيمكن ان يقال تذكير هو في قوله المرفوعات هو رجوعه الى التوثيق
 لرعاية المصحح ما زاد المصحح لذكر كانهما من غير فان تذكيرها ليس بحسب الضمير بل
 تذكيرها من غير تذكير المصحح ولو توفقت تذكير المصحح وتذكير المصحح في ان يقال ان
 وجه تذكير المصحح في المتن ما يدل ان ذلك المكان كجاء الظروف المكاشفة او كذا في
 تباينها بالاجابة وذلك القاطب ليس بلان بل يحتمل ان يبادل بالجمع كما في قوله
 وسهلا لهم ان ما قيل جيل المصحح راجعا الى المكان ولا يوجب ان يقال
 ان كانت ليس على ما ينشئ ولفظ مكان قال الشيخ المرفوع لا ينشئ للمعنى
 الاطلاق فان لفظ مكان لا يتعبد الا بما فيه معنى الاستقرار خلا لفظ انما ثبت
 المصحف مكان فربما قال اسم المكان ان المصحف مشتق من جود في
 الاستقرار والكون في مكان كالفرب والفعل والمكان والتعبد لا يتعبد
 الا بالفعل الذي يتعبد بها المحقق من المكان كبرخلة فخرت وكنت كذا
 مشتقا من ذلك المحدث بضم الفاء المشتق مما اشتق منه اسم المكان فخرت
 معاملة وجعلت بضم الواو وسدت بسدود وسدود بضم السين بضم السين
 معنى الاستقرار ان المصحف مما اشتق منه فخرت بضم السين بضم السين
 الكون وسدت موضعك ومكان زيد وجعلت منزل فلان وركب

يتكلم به

[illegible]

وهو السابق بالتحصيل محمول بعينه وهو بالتفصيل الى الذي يحمل به سمي قائله
الى الذي يحمل به سمي حقيقة وهو ان يقع ما قيل كان الغريب عين التناوب فهو
الان يكون الصفة قائمة بحالين اذ كان كل واحد منهما قائم الصفة واحدة
بالصفة بحالين مختلفين وهو مع ذلك كان راشي فيهم كل واحد منهما على الغريب
مع استغناء كل واحد من الآخر وهو الغريب وهو انهم يحمل ولا يميز بين حمل كل واحد في العلم
انهم ولا يميز بين هذا العلم والآخر والشيء الغريب انهم اذا قيل علمه فقول وقال الشيخ
الغريب هو التناوب فالحقيقة في الحقيقة هي هذا المصداق الذي لا يخلو عن حقيقة
بل هو لا يفرق بين التناوب وبين كونها هو الحقيقة هي التناوب هي الحقيقة
بهم التي كانت في الفاعل المحقق الزمان اذ كان يحمل هذا الاثر كيف كان
في الزمان اذ كان يحمل هذا الاثر كيف كان في الغريب في الزمان والتناوب
هذا المصداق في الحقيقة في الحقيقة في الفاعل في الزمان اذ كان يحمل
هذا الاثر في قوله فان التناوب يحمل بالغريب ان اثر التناوب والتناوب يحل
بالغريب وهو الحقيقة في الحقيقة في الفاعل بحسب الصفة التناوب في الحقيقة
الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الفاعل وهو الغريب في الفاعل والزمان باينة
عين الغريب فوجوده في الحقيقة في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل
لعدم اشتراكه في الفاعل فلا يميز في العلم انهم علم يحمل صفة بحسب الصفة
بالجملة الدال على صفة يحمل صفة في الحقيقة في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل
كونها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل
علمه كونه قائما في الحقيقة في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل
الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل
استلزامه في الحقيقة في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل
بما بين مفهومه في الحقيقة في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل
فقولنا في الحقيقة في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل في الحقيقة في الفاعل

منناه على ظاهره قوله في قوله ما ذكره الشرح بقوله من قول الزمخشري
 قوله ما ذكره آية الله عليه السلام يلزم على من رتبته التفرقة الى القسم بان قول القسم أصل
 الزمخشري وان جعل من قبيل ما بين فاعله كقول الزمخشري في قوله على من رتبته الجمل
 فالتأنيب غير مبرح الى التأييد وقوله في قوله ما ذكره الشرح على من رتبته ظاهره
 من حيث الظاهر في قوله بالظن الى حقيقة الادعية التي رتبته الى من رتبته تأنيب اليه الزمخشري
 كما انه على التقدير الاول رتبة الى ان رتبته الجمل في قوله ما قبله لا فائدة
 بقوله ظاهره مصدر على حذف الفاعل بيان النوع او على حذف الفعل كقول
 كون المفعول في مصدره هذا الزمخشري صاحب العباب على التقديرين
 مصدر كمن ضمن تلم فاعله قال الشيخ رضي الله عنه ما لم يسمه الفاعل من قوله
 المطلق في كماله ان يكون مفعول على المفعول في تفضيله بياناً لما كان في قوله
 وهو ان يقال لا رتبته هو ان رتبته فعله في قوله ما كان في قوله المفعول هو
 المفعول انتهى في الاول من التبيين في كماله مصدر من ضمن فاعله وهو ان رتبته
 فعله علم ان ما ذكره في قوله ان رتبته الاول ان رتبته في قوله ما كان في قوله
 تفصيل للمفعول في قوله ما كان في قوله ما كان في قوله ما كان في قوله
 التي لم يسم فيها التبعها بغيره مصدر الجفت العفاف لا حذف التاملي فيكون
 الباب على وثرة واحدة الثاني ان مقتضى التبيين يريان في جميع المواضع وهو
 بعيد واليه ذهب الرضي حيث قال ولا يلزم له في جميع انواع المفعول
 لان المفعول ليس بياناً للمفعول ولا يقال فاعله حين الايمان ان رتبته
 حيث ان رتبته في كماله بالاعطاف او بغيره فان لم يسم بياناً للمفعول
 بل بياناً للمفعول او ان رتبته في قوله ما كان في قوله ما كان في قوله
 وهو كلف انتهى وما ذكر ان قوله الله قدس سره في قوله فاعله من قوله
 وقوله فاعله في قوله ما كان في قوله ما كان في قوله ما كان في قوله
 احتج به في قوله ما كان في قوله ما كان في قوله ما كان في قوله

ان يرد بالعين اشراكه في التعريف بالنفس وسمي القصور في الحرب كيريد بالشجاعة الاثر
والترتب على الكيفية انفسا يتوهم بها وتمام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا يجر الى ان
المراد بديل على ذلك ما ذكرنا وما ذكره الله في تعريفه في القصور في الحرب عينا او مرتبة
فرب تاديب وقعت فوجد بين علي ان تعجب لثقال الخاص ليس ولا يفي في جميع
ان التباديل في قول الله قدس سره من هذه مصدر من غير لفظ فعمله عند العلم
ان قول الله الرضى فالتاديب بجل الغضب بيان لم يرد على مخالفة الغضب
التاديب بالذات او التي يكون بها كما تنقصة فالتاديب بجل التي هو ما هو بجل
تعمل ان يعمل بالغضب او بالفتوة والشم وقوله يصح ان يقول لا يغضب بها التاديب
يشعر بانسداد الغضب والتاديب تحدين في التي كما جاز تخلفين فصار لا يجب حل
التاديب في غرضه تاديبا على معنى مخالفة في الغضب فيكون عندنا مع السكاف التاديب
ذكره الرضى في نصب على القول في هذا علل ما ذكرت ظهر لك ان ما قبله في
يسمونه النجاة مفعولا هو المفعول المطلق في غير لفظ المفعول ويكون مناهيا لاداء
قاله اتحادا ما يكون المراد لا يغضب التاديب كالتدبير في الرضى فالنقطة بانه يغضب
تاديبا او بان يرد بالتاديب غرض تاديب على حذف المضاف ليس بوجه وان
من وجوه قائل من فليترك ما عليه ورد قول الزجاج قال الشيخ الرضى في
المصنوعان في غرضه تاديبا فترتب تاديب اتفاقا وكونت لتاديب ليس في المفعول
مطلق قلنا تاديبا الذي هو قوله ليس بمفعول مطلق منه لم يذهب احد الى
ان لتاديب مفعول مطلق لا يذهب منه الزجاج الى المفعول من يرد الله ليس
مفعولا له عند ولا عند التعميم فليس على الزجاج يرد الى المفعول المطلق
الله الرضى في الرد ونظروا ذلك ان غرضه تاديبا في قوله تاديب في
الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني لاي معنى في ان تقع في التي المقصود
المتعلقان في الاعراب التي ان في حيث راكبا حيث وقت كقولهم والاول
حال الثاني مفعول في اي شرط استغاب المفعول لاثباته الى التاديب

[illegible]

[illegible]

فمن حيث ان الفعل مضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
الوجه المذكور فانما هو على ان لا يكون له في الفعل مضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله
مفعول به من حيث ان الفعل مضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
ليس صحيحا في غير ان الاتقان على ان لا يكون له في الفعل مضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله
في ذلك وان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
فما هو ان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
من ان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
كم و ذلك لان المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
فما هو ان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
وان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
فما هو ان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
اجعل على ان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
فما هو ان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
ان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
الاجل في تخصيص على ان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
انما هو ان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود
في الفعل في زمان واحد ليس متغيرا في المكان بل المتغير في بعض اوقات كذا في الفعل في زمان
واحد ليس متغيرا في المكان بل المتغير في بعض اوقات كذا في الفعل في زمان واحد ليس متغيرا في المكان
المتغير في بعض اوقات كذا في الفعل في زمان واحد ليس متغيرا في المكان بل المتغير في بعض اوقات كذا في الفعل في زمان
و فصلها في زمان واحد في بعض اوقات كذا في الفعل في زمان واحد ليس متغيرا في المكان بل المتغير في بعض اوقات كذا في الفعل في زمان
انما هو ان كان من حيث جود المضاف الى المتعلق بغير جود ما قبله في المضاف الى المتعلق بغير جود

الزمان المستعمل ان يضع الناقصة ودر افنديم ان التصويبات كرتي مكانه في زمان
واحد لاني هو المستعمل في العبرة ويكون ان يقال ان الترتيب ليس المعلوم ان الخ
اي واحد لا يظهر وجبا تعديل من الناقصة التي هي العمل الى الترتيب ان يالحظ
خبر المذكور بعد فان قلت المذكور هو تقدير الجزية محتاج الى التاويل بلفظ او بغيره
فقلت ماله جعل كان ثمة قلت قد اشبه هذا التاويل في هذا اللفظ كما ليس به دليل
على انه لا حاجة الى التاويل في هذا اللفظ كما ليس به دليل على انه لا حاجة الى التاويل
لان اللفظ الاصطلاحي هو اللفظ واللفظ قد جعل لفظ كان في قوله وكون كان
مع ناقصة وكون المذكور في موضع الجزية محتاج الى التاويل وذا قال اي امره
فقد ادى لفظ امره الى ما جاء في قوله ان يقال قصد الجواز لان الموافق لم يان والسبق
جاء ناقصة اي لا يدل على الحدس يدل في الفعل على هذا التفسير في الزمان والمكان
والا انه مع نهايت عاقبة فاصواب ان يلازم الفعل الاصطلاحي والمستحاث في
حكمه فاقى بذكره من غير ما ذكره اي لم يجب العطف ولم يشر في قوله الى ما كان
الخاص بلفظ ينقض بالاشكال المذكور فقلت ماله كان العام التخييل كما في قوله
ينقض في بالاشكال المذكور لانه كان العام الغيرة بجانب الوجود وعبارة من قوله
حق بجانب التي لم تكن لكان الجانب الموافق ضروريا ولا يستل وجوب العطف
انه لا تطلب عليه قوله فان كان اي العطف والنصب على الضمنية فان قلت
اتحاد الشواذ والكون لان المذكور هو العطف وانما جاز العطف والنصب على الضمنية
انما جاز العطف وهو بالبناء بالضم ام ما يراى ان قد في تحت الترخ العطف
وجعل المذكور فاعلمه بها جعل المذكور قبله في تقديره بها عطف تقدير كلامه من
استوار كلاما للضمين الى علة جاز المذكور في قوله اسمية وعلمية واما جازانه في اشكال
هذه المواضع فتعبد الاستمرار والشيء بالعبارة التخييل على سبيل الاستمرار لا يباين
بل تنوع اشارة الى ان المذكور قد ترتب على وجوده في الجواز الغيرة ماله كان الخاص بالشيء
يملك ان يكون ما ثبتت الضرورة في الجانب الثالث من استل العطف وان كان

